كتاب المنطق للمبتدئين

جمعته
ميتا تيارا أبساري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ الَّذي شرَّفَ الإنسانَ بالعقلِ والفِكرِ، وميَّزَهُ بهما عن سائرِ المخلوقاتِ، وجعلَ العقلَ آلةً لمعرفةِ الحقائقِ، وسبيلًا إلى إدراكِ الصوابِ، والصلاةُ والسلامُ على سيِّدِنا محمّدٍ أفصحِ الخلقِ لسانًا، وأقومِهم بيانًا، وعلى آلِهِ وصحبِهِ الَّذينَ جمعوا بين نورِ الوحيِ وصحَّةِ الفهمِ، فصاروا أئمَّةً في العلمِ والهدايةِ.

أمَّا بعدُ:

فإنَّ علمَ المنطقِ من أجلِّ العلومِ العقليَّةِ، وأرفعِها قدرًا، إذ بهِ تُضبطُ الأفكارُ، وتُصانُ الأذهانُ عن الخطإِ والاضطرابِ، وبهِ يتمكَّنُ الإنسانُ من التمييزِ بين صحيحِ الأقوالِ وفاسدِها، وبين البرهانِ والشبهةِ، وبين الحقِّ والباطلِ. ولأجلِ هذا اعتنى به العلماءُ قديمًا وحديثًا، وجعلوه مقدِّمةً لكثيرٍ من العلومِ، لأنَّ من فسدَ فكرُه فسدَ نظرُه، ومن فسدَ نظرُه اضطربَ حكمُه.

وقد رأيتُ أنَّ كثيرًا من الطلَّابِ يرغبونَ في دراسةِ هذا الفنِّ، لكنَّهم يجدونَ فيه شيئًا من الصعوبةِ، إمَّا بسببِ طولِ العباراتِ، أو تعقيدِ الأساليبِ، أو كثرةِ الاصطلاحاتِ التي تُورِثُ المبتدئَ نفورًا قبلَ أن يفهمَ حقيقةَ هذا العلمِ ومقصودَه. وربَّما ظنَّ بعضُهم أنَّ المنطقَ علمٌ غامضٌ لا سبيلَ إلى فهمِهِ إلا لمن طالَ باعُهُ في الفلسفةِ والجدلِ، وليس الأمرُ كذلك، بل هو علمٌ قائمٌ على ترتيبِ الفكرِ وتقويمِهِ، فإذا قُرِّبَت مسائلُه، وسُهِّلَت عباراتُه، صارَ قريبًا إلى الأفهامِ، سهلًا على المبتدئينَ.

ومن هنا كانت الرغبةُ في جمعِ هذا المختصرِ، ليكونَ مدخلًا ميسَّرًا لطالبِ العلمِ، يجمعُ أصولَ هذا الفنِّ بأسلوبٍ واضحٍ قريبٍ، مع المحافظةِ على روحِ كتبِ أهلِ العلمِ وطريقتِهم في الترتيبِ والبيانِ. فلم أقصدْ به التطويلَ المملَّ، ولا الاختصارَ المخلَّ، وإنَّما قصدتُ تقريبَ المعاني، وربطَ مسائلِ المنطقِ بالأمثلةِ الواضحةِ التي تُعينُ الطالبَ على الفهمِ والتصوّرِ.

وقد استفدتُ في هذا المختصرِ ممَّا تلقيتُه عن مشايخي وأساتذتي، وكان لمعاني هذا الكتابِ وترتيبِ كثيرٍ من مباحثِه أثرٌ ظاهرٌ ممَّا استفدتُه من شرحِ الشيخِ مصطفى حفظه الله، مع ما قرأتُه في كتبِ أهلِ الفنِّ، وعلى رأسِها متنُ إيساغوجي، ثم حاولتُ ترتيبَ ذلك وترسيخَه بطريقةٍ تناسبُ المبتدئَ، ليكونَ هذا الكتابُ أساسًا يُبنى عليه، ومفتاحًا يُفتحُ به بابُ هذا العلمِ الشريفِ. فإنَّ العلومَ إنَّما تُؤخذُ شيئًا فشيئًا، ومن رامَ الوصولَ إلى الغاياتِ دفعةً واحدةً حُرِمَ الأصولَ والبداياتِ.

واعلمْ أنَّ المقصودَ من تعلُّمِ المنطقِ ليس مجرَّدَ حفظِ القواعدِ والاصطلاحاتِ، بل الغايةُ منه تهذيبُ العقلِ، وتعويدُ النفسِ على التفكيرِ السليمِ، حتى يكونَ الإنسانُ أبعدَ عن التناقضِ والخطإِ، وأقربَ إلى التحقيقِ والتثبُّتِ. ولذلك كان هذا العلمُ نافعًا في سائرِ الفنونِ، من الفقهِ وأصولِه، والتفسيرِ، والكلامِ، وسائرِ العلومِ التي تحتاجُ إلى نظرٍ واستدلالٍ.

وأسألُ اللهَ تعالى أن يجعلَ هذا العملَ خالصًا لوجهِهِ الكريمِ، وأن ينفعَ بِهِ كاتبَهُ وقارئَهُ ودارسَهُ، وأن يرزقَنا الإخلاصَ في القولِ والعملِ، وأن يفتحَ علينا أبوابَ الفهمِ والعلمِ، إنَّه وليُّ ذلك والقادرُ عليه.

الباب الأول

مقدمة: مدخل إلى المنطق

إن الإنسان يعيش في هذه الحياة وهو يفكر في أمور كثيرة، فيحكم أحيانا بالصواب، وأحيانا يقع في الخطأ .ونرى كثيرا من الناس يختلفون في آرائهم، فمنهم من يصيب، ومنهم من يخطئ .والسبب في ذلك أن طرق التفكير تختلف بين الناس، فبعضهم يفكر تفكيرا صحيحا، وبعضهم يفكر تفكيرا غير صحيح .وقد يظن الإنسان أن كل ما يسمعه صحيح، أو أن كل ما يراه منتشرا بين الناس حق، وليس الأمر كذلك.

لما كان الإنسان يخطئ في تفكيره أحيانا، احتاج إلى ميزان يميز به بين الصحيح والفاسد، ويهديه إلى طريق التفكير السليم، ويمنعه من الوقوع في الخطأ.فكان علم المنطق هو هذا الميزان، إذ يضع القواعد التي تضبط الفكر، وتقومه عند الانحراف، حتى يكون الحكم صوابا بعيدا عن الخطأ.وإذا تقرر أن الإنسان قد يقع في الخطأ في تفكيره، لزم أن يعرف ما هو التفكير، حتى يتمكن من إصلاحه وتوجيهه الوجهة الصحيحة.

فالفكر هو:حركة النفس في المعقولات بقصد الوصول إلى المجهول.

أي أن الإنسان يستعمل ما يعرفه، ليصل إلى ما لا يعرفه.فالإنسان لا يحصل له العلم بالمجهول مباشرة، بل يعتمد على معلومات سابقة عنده، فيرتبها وينتقل منها، حتى يصل إلى معرفة أمر جديد. فكل من أراد أن يفهم شيئا خفيا، رجع إلى أمور معلومة عنده، ثم يفكر فيها، حتى ينكشف له ذلك الأمر المجهول، فهذه العملية تسمى فكرا.

فمثال التفكير: إذا علم الإنسان أنه مريض، وعلم أن الدواء سبب للشفاء، فإنه سيحكم بعلمه بأنه ينبغي له أن يتناول الدواء. وبعد معرفة حقيقة الفكر وكيفية حصوله، ننتقل إلى بيان هذا العلم الذي يضع القواعد التي يسير عليها الفكر، حتى يكون صحيحا في نتائجه وهو ما يسمى بعلم المنطق.

تصور اجمالي لعلم المنطق

ما كان علمُ المنطقِ موضوعًا لضبطِ الفكرِ وتقويمِه، كان لا بدّ من معرفةِ مباحثِه التي يدورُ عليها، حتى تتّضحَ صورتُه في ذهنِ الطالب قبلَ الدخولِ في تفصيلِه.

ومباحثُ هذا العلمِ ترجعُ في الجملةِ إلى قسمين:

- **أحدُهما** :ما يتعلّقُ بالتصوّر، فالتصوّرُ هو إدراكُ المفرداتِ من غيرِ حكمٍ، كتصوّرِ معنى الإنسانِ والفرسِ ونحوِ ذلك. ولا يُوصفُ هذا الإدراكُ بصدقٍ ولا كذبٍ، إذ لا حكمَ فيه يُطابقُ الواقعَ أو يُخالفُه.
- **والآخرُ** :ما يتعلّقُ بالتصديق. وأمّا التصديقُ فهو إدراكُ النسبةِ الحكميةِ بينَ الأشياءِ، كالحكمِ بأنّ الإنسانَ حيّ، أو أنّ النارَ محرقةٌ. وهذا هو الذي يتطرّقُ إليه الصدقُ والكذبُ، باعتبارِ مطابقته للواقعِ أو عدمِها.

ومن هنا يُعلمُ أنّ العلمَ بالشيءِ له مرحلتان:

- إحداهما :أن يُتصوَّرَ الشيءُ في نفسِه،
- والثانيةُ :أن يُحكَمَ عليه بإثباتٍ أو نفيٍ.

فلا يمكنُ الحكمُ على شيءٍ إلا بعدَ تصوّرِه، إذ الحكمُ فرعٌ عن التصوّر. ثمّ إنّ التصديقَ لا يتمّ إلا بدليلٍ يُثبِتُه، فلذلك كان من مباحثِ هذا العلمِ معرفةُ طرقِ الاستدلالِ، كالقِياسِ وغيرِه من أنواعِ الحُجَجِ، التي يُتوصّلُ بها إلى تمييزِ الصحيحِ من الفاسدِ، والحقّ من الباطل

ثمّ إنّ كلًّا من التصوّرِ والتصديقِ ينقسمُ إلى ضروريٍّ ونظريٍّ:

- فالضروريُّ ما يحصلُ في الذهنِ من غيرِ نظرٍ ولا استدلالٍ،
- والنظريُّ ما يتوقّفُ حصولُه على نظرٍ وكسبٍ.

فمن التصوّراتِ ما هو ضروريٌّ، كإدراكِ معنى الوجودِ والشيءِ، ومنها ما هو نظريٌّ، لا يُدرَكُ إلا بالتعريفِ والبيانِ.

وكذلك التصديقاتُ، منها ما هو ضروريٌّ، كالعلمِ بأنّ الكلَّ أكبرُ من الجزءِ، ومنها ما هو نظريٌّ، لا يُنالُ إلا بالدليلِ والبرهانِ.

ولما كان المقصودُ من التصوّرِ معرفةَ ماهيّةِ الأشياءِ، احتيجَ فيه إلى القوانينِ التي يُتوصّلُ بها إلى التعريفِ الصحيحِ.

ثمّ إنّه لما كان كلٌّ من التصوّرِ والتصديقِ يشتملُ على مسائلَ متعدّدةٍ، احتيجَ إلى ترتيبِها وتقسيمِها، ليسهلَ تناولُها، ويقربَ فهمُها. فجُعلت مباحثُ كلٍّ منهما على قسمين: أحدُهما المبادئُ، والآخرُ المقاصدُ. وذلك لأنّ الطالبَ لا يمكنُه الخوضُ في دقائقِ المسائلِ قبلَ الإحاطةِ بمقدّماتِها، فكانت المبادئُ تمهيدًا، والمقاصدُ غايةً يُقصدُ الوصولُ إليها.

- فأمّا **مبادئُ التصوّرِ** فتشتملُ على ثلاثةِ مباحثَ: الدلالةُ، والألفاظُ، والكُلّيّاتُ الخمسُ. وإنّما قُدِّمت هذه المباحثُ؛ لأنّ التصوّرَ إنّما يُنالُ بالألفاظِ الدالّةِ على المعاني، ولا يُفهَمُ ذلك إلا بمعرفةِ كيفيةِ الدلالةِ، وأقسامِ الألفاظِ، ثمّ بما يعرضُ للمعاني من حيثُ كليّتُها وجزئيّتُها. فالدلالةُ تُبيّنُ كيفيةَ انتقالِ الذهنِ من اللفظِ إلى المعنى، والألفاظُ تُعرّفُ ما يُستعملُ في التعبيرِ عن تلك المعاني، والكُلّيّاتُ الخمسُ تُبيّنُ أحوالَ المعاني من حيثُ العمومُ والخصوصُ، فكانت هذه المباحثُ بمنزلةِ الآلاتِ التي لا يُستغنى عنها قبلَ الشروعِ في تحصيلِ التصوّراتِ على وجهٍ صحيحٍ.
- وأمّا **مقاصدُ التصوّرِ**، فهي المقصودةُ بالذاتِ من هذا البابِ، وهي معرفةُ حقائقِ الأشياءِ وتمييزُها على وجهٍ يمنعُ الاشتباهَ والخلطَ. وذلك إنّما يكونُ بواسطةِ القولِ الشارحِ، وهو ما يُبيّنُ ماهيّةَ الشيءِ بيانًا واضحًا. والقولُ الشارحُ ينقسمُ إلى قسمين: الحدّ والرسمُ؛ فالحدُّ ما كان مُبيِّنًا للماهيّةِ بجميعِ أجزائِها الذاتيّةِ، وأمّا الرسمُ فهو ما كان مُبيِّنًا لها بذكرِ بعضِ لوازمِها أو خواصِّها. وسيأتي تفصيلُ ذلك، وبيانُ شروطِ كلٍّ منهما، وما يصحُّ منه وما لا يصحُّ، في محلِّه إن شاءَ اللهُ تعالى.

وأمّا التصديقُ، فلمّا كان محلَّ الحكمِ بالصدقِ والكذبِ، احتيجَ إلى بسطِ مباحثِه وضبطِ قواعدِه، إذ به يُميَّزُ صحيحُ الأقوالِ من فاسدِها. وقد جُعلت مباحثُه —كالتصوّر— على قسمين: المبادئُ، والمقاصدُ. وذلك لأنّ الطالبَ لا يُحسنُ الحكمَ على الأشياءِ حتى يعرفَ ما يتعلّقُ بالقضايا وأحكامِها، ثمّ يعرفَ بعد ذلك طرقَ الاستدلالِ الموصلةَ إلى الحقِّ.

- فأمّا **مبادئُ التصديقِ**، فتدورُ على مبحثِ القضايا وما يلحقُ بها من الأحكام. والقضيةُ هي قولٌ يُحتملُ الصدقَ والكذبَ، كقولِنا: "الإنسانُ حيٌّ"، أو "النارُ محرقةٌ". وإنّما كانت معرفتُها ضروريّةً؛ لأنّ التصديقَ لا يكونُ إلا بها، إذ لا حكمَ إلا في قضيةٍ.

ثمّ إنّ للقضايا أحكامًا تُعرضُ لها، يُحتاجُ إلى معرفتِها لضبطِ الفكرِ وصونِه عن الخطأ، ومن أهمِّها: التناقضُ والعكسُ. فالتناقضُ هو تقابلُ قضيتين بحيثُ لا تصدقانِ معًا ولا تكذبانِ معًا، ومعرفتُه تُفيدُ في كشفِ الخطإِ ومنعِ الوقوعِ في الأقوالِ المتعارضةِ. وأمّا العكسُ فهو تحويلُ القضيةِ على وجهٍ مخصوصٍ مع بقاءِ صدقِها، وفيه فائدةُ توسيعِ الفهمِ واستخراجِ معانٍ جديدةٍ من نفسِ القضية

وإنّما قُدّمت هذه المباحثُ؛ لأنّ الإنسانَ قد يُحسنُ تصوّرَ الأشياءِ، لكن يخطئُ في الحكمِ عليها، فيقعُ في التناقضِ أو يستدلُّ بدليلٍ فاسدٍ وهو لا يشعرُ، فكانت هذه القواعدُ آلةً لحفظِ الذهنِ من ذلك.

- وأمّا **مقاصدُ التصديقِ**، فهي المقصودةُ بالذاتِ من هذا البابِ، وهي معرفةُ طرقِ الاستدلالِ التي يُتوصّلُ بها إلى الحكمِ الصحيحِ. وهي تنقسمُ إلى قسمين: من جهةِ الصورةِ، ومن جهةِ المادّةِ.

- فأمّا من جهةِ الصورةِ، فالمقصودُ بها هيئةُ الاستدلالِ وترتيبُه، ككيفيةِ تأليفِ القياسِ وانتظامِ مقدّماتِه، بحيثُ يكونُ الانتقالُ من المقدّماتِ إلى النتيجةِ انتقالًا صحيحًا.
- وأمّا من جهةِ المادّةِ، فالمقصودُ بها نفسُ القضايا المستعملةِ في الدليلِ، من حيثُ صدقُها وثبوتُها في الواقع.

ولا يكونُ الاستدلالُ صحيحًا إلا باجتماعِ الأمرين: صحّةِ الصورةِ وصحّةِ المادّةِ؛ فإن اختلّت الصورةُ فسدَ الاستدلالُ وإن كانت المقدّماتُ صادقةً، وإن فسدتِ المادّةُ لم يُفِدِ الاستدلالُ علمًا وإن كان ترتيبُه صحيحًا.

فبهذا يظهرُ أنّ معرفةَ هذه المباحثِ تُعينُ على إحكامِ التفكيرِ، وتمييزِ الحقِّ من الباطلِ، وتجنّبِ الخطإِ في الأحكامِ، وهو المقصودُ من علمِ المنطقِ. وسيأتي تفصيلُ هذه المسائلِ في الأبوابِ الآتيةِ إن شاءَ اللهُ تعالى

تصور اجمالي لعلم المنطق

ما كانَ علم المنطِق موضوعًا لضبط الفكر وتقويمه، كان لا بدّ من معرفة مباحثه التي يدورُ عليها، حتى تتضحَ صورتُه في ذهن الطالب قبل الدخول في تفصيله.

القسم الأول: ما يتعلّق بالتصوُّر

التصوُّرُ هو إدراكُ المفردات من غير حكم، كتصوُّر معنىِ الإنسان والفرس ونحو ذلك. ولا يُوصف هذا الإدراكُ بصدقٍ ولا كذبٍ، إذ لا حكم فيه يُطابق الواقع أو يُخالفُه.

القسم الثاني: ما يتعلّق بالتصديق

التصديق هو إدراكُ النسبة الحكمية بين الأشياء، كالحكم بأنَّ الإنسان حيٌّ، أو أنَّ الناز محرقّة. وهذا هو الذي يتطرُق إليه الصدقُ والكذبُ، باعتبارِ مطابقته الواقعُ أو عدمها.

ومن هنا يُعلَمُ أنَّ العلمَ بالشيء له مرحلتان:

ثم إنَّ التصديق لا يتمُ إلا بدليل يُثبته، فلذلك كان من مباحث هذا العلم. معرفةَ طرق الاستدلال كالقياس وغيره من الحُجج.

1. أن يُتصوَّر الشيءُ في نفسه. ←
2. أن يُحكم عليه بإثبات أو نفي.

فلا يمكن الحكم على شيء إلا بعدَ تصوُّره، إذ الحكم فرعُ عن التصوُّر.

ثم إنَّ كلاً من التصوُّرِ والتصديق ينقسمُ إلى ضروريٌ ونظرّيٌ:

فمن التصوُّرات ما هو ضروريٌ، كإدراك معنى الوجود والشيء، ومنها ما هو نظرّيٌ، لا يُدركُ إلا بالتعريف والبيان.

- **الضروريُ**: ما يحصلُ في الذهن من غير نظر ولا استدلال.
- **النظّريُ**: ما يتوقّف حصولُه على نظَرٍ وكسب.

وكذلك التصديقات، منها ما هو ضروريٌ، كالعلم بأنَّ الكلَّ أكبر من الجزء، ومنها ما هو نظرّيٌ، لا يُنالُ إلا بالدليل والبرهان.

ولَمّا كان المقصودُ من التصوُّر معرفقَ، ماهيّة الأشياء، احتيج فِيه إلى القوانين التي يتوصّلُ بها إلى التعريف الصحيح.

ثمُ إنّه لَما كان كلُّ من التصوُّر والتصديق يشتملُ على مسائل متعذّدة، احتيج إلى ترتيبها وتقسيمها، ليسهل تناولُها، ويقرب فهمها. فجُعلت مباحث كلِّ منهما على قسمين: أحدُهما المبادئ، والأخر المقاصدُ. وذلكَ لأنَّ الطالب لا يمكنه الخوض في دقائق المسائل قبل الإحاطة بمقدّماتها، فكانت المبادئ تُمهيدًا، والمقاصدُ غاية يُقصدُ الوصول إليها.

أمّا التصوُّر

فإنّه ينالُ بالألفاظ الدالّة على المعاني، ويُعرفُ وما يعرض لها.

مبادئُ التصوْر

الدلالة	الألفاظ	الكلّيّات الخمس
تُبينُ كيفية انتقال الذهن من اللفظ إلى المعنى.	تعرِّفُ ما يُستعملُ في التعبير عن تلك المعاني.	تُبينُ أحوال المعاني من حيث العموم والخصوص.

إنّما قُدمت هذه المباحث؛ لأنّها الآلاث التي لا يُستغني عنها قبلَ الشروع في تحصيل التصوّرات على وجه صحيح.

مقاصد التصوُّر

معرفة حقائق الأشياء وتمييزُها على وجه يمنع الاشتباه والخلط. وذلك بواسطة القول الشارح، وهو ما يبينُ ماهية الشيء بيانًا واضحًا.

- **الحدُّ**: ما كان مُبينًا للماهيّة بجميع أجزائها الذاتية.
- **الرسمُ**: ما كان مُبيناً لها بذكر بعض لوازمها أو خواضها.

وسياتي تفصيل ذلك، وبيان شروط كلِّ منهما، وما يصحُ منه وما لا يصحُ.

أمّا التصديق

فلما كان محلُّ الحكم بالصدق والكذب، احتيج إلى بسط مباحثه وضبط قواعده.

مبادئُ التصديق

تدورُ على مبحث القضايا وما يلحقُ بها من الأحكام.

- القضيةُ: قولُ يُحتمل الصدق والكذب، كقولنا: «الإنسانُ حيٌّ».
- الأحكام المُتعلقةِ بالقضايا: أهمها التناقضُ والعكس.
  - التناقض: تقابِل قضيتين بحيث لا تصدقانِ معا ولا تكذبانِ معا. فَائدتُه: كشف الخطإ ومنع القول المتعارض.
  - العكس: تحويل القضية على وجهِ مخصوض مع بقاء صدقها. فائدتُه: توسيع الفهم واستخراج معانٍ جديدة.

مقاصد التصديق

هي معرفة طرق الاستدلال التي يُتوصلُ بها إلى الحكم الصحيح.

- **من جهة الصورة**: هيئةُ الاستدلال وترتيبه، كيْفية تأليف القياس وانتظام مقدّماته، بحيث يكونُ الانتقالُ من المقدمات إلى النتيجة انتقالًا صحيحًا.
- **من جهة المَاذةِ**: نفس القضايا المستعملة في الدليل. من حيث صدقُها وثبوتُها في الواقع.

ولا يكونُ الاستدلال صحيحًا إلا باجتماع الأمرين: صحُة الصورة وصحُة الماذة؛ فإنَ اختلّت الصورةُ فسد الاستدلال وإن كانت المقدمات صادقة، وإنّ فسدت المادة لم يُفد الاستدلال علمًا وإن كان ترتيبه صحيحًا.

فبهذا يظْهرُ أنَ معرفة هذه المباحث تُعينُ على إحكام التفكير، وتمييزُ الحقِّ من الباطل، وتجنُّب الخطأ في الأحكام، وهو المقصودُ من علم المنطِق.
وسيأتي تفصيل هذه المسائل في الأبواب الآتية إن شاء الله تعالى.

الباب الثاني

العلم

اعلمْ أنّ المقصودَ من علمِ المنطقِ هو تقويمُ الفكرِ، وصيانةُ الذهنِ عن الخطإِ في النظرِ والاستدلالِ.ولا يمكنُ الوصولُ إلى ذلك إلا بعدَ معرفةِ حقيقةِ العلمِ نفسِه؛ لأنّ المنطقَ إنّما يبحثُ في الإدراكاتِ التي تقعُ في الذهنِ، وهي التي يُعبَّرُ عنها بالعلمِ.فكان الابتداءُ بالكلامِ على العلمِ مقدَّمًا على غيرِه؛ إذ به يُعرفُ ما هو محلُّ البحثِ في هذا الفنّ، وعلى أساسِه تُبنى سائرُ المباحثِ.فلذلك نبدأُ أولًا ببيانِ حقيقةِ العلمِ وأقسامِه، ثمّ نتدرّجُ بعد ذلك إلى ما يتعلّقُ به من التصوّرِ والتصديقِ، وما يكمّلهما من التعريفِ والقياسِ، إن شاء الله تعالى.

فإنّ العلمَ ينقسمُ إلى قديمٍ و حادثٍ

- فالقديمُ هو علمُ الله تعالى، وهو علمٌ كاملٌ لا يتغيّرُ ولا يَحتاجُ إلى نظرٍ ولا تفكيرٍ.
- وأمّا الحادثُ فهو علمُ المخلوقين، وهو الذي يحصلُ للإنسانِ شيئًا فشيئًا بالتعلُّمِ والتجربةِ.

ثمّ إنّ العلمَ الحادثَ ينقسمُ إلى حضوريٍّ و حصوليّ:

- فالعلمُ الحضوريُّ هو أن يكونَ الشيءُ حاضرًا بنفسِه عندك، من غيرِ واسطةٍ ولا صورةٍ في الذهن، كعلمِك بوجودِ نفسِك، فإنّك لا تحتاجُ إلى دليلٍ لتعلمَ أنّك موجودٌ.
- وأمّا العلمُ الحصوليُّ فهو أن تعرفَ الشيءَ بواسطةِ صورتِه في الذهن، كمعرفتِك بالبحرِ أو الجبلِ، فإنّك قد لا تراهُ، ولكن تتصوّرُ صورتَه في ذهنِك.

وهذا القسمُ هو الذي يعتني به علمُ المنطقِ؛ لأنّ المنطقَ يُنظّمُ التفكيرَ ويُصحّحُ ما يقعُ في الذهنِ من المعاني.ولما كان هذا الإدراكُ الذهنيُّ هو محلَّ البحثِ، كان لا بدّ من معرفةِ أقسامِه.

فنقولُ: الإدراكُ ينقسمُ إلى قسمين: تصوّرٍ و تصديقٍ.

- فأمّا التصوّرُ فهو إدراكُ الشيءِ من غيرِ حكمٍ عليه، أي: تفهمُ المعنى فقط، من غيرِ أن تقولَ: هو صحيحٌ أو غيرُ صحيحٍ.

مثالُه: إذا سمعتَ كلمةَ "قلم"، فإنّك تفهمُ معناها، ولكنّك لم تحكمْ بشيءٍ، فلا قلتَ: القلمُ موجودٌ، ولا: غيرُ موجودٍ. وكذلك إذا قيل لك: "قهوةٌ"، فإنّك تتصوّرُها في ذهنِك، من غيرِ أن تُثبتَ لها شيئًا.

- وأمّا التصديقُ فهو إدراكُ النسبةِ بين شيئين مع الحكمِ عليها، أي: تفهمُ المعنى، ثمّ تقولُ: هذا صحيحٌ أو غيرُ صحيحٍ. مثالُه:إذا قلتَ: "القلمُ أداةٌ للكتابةِ"، فأنت لم تكتفِ بفهمِ القلمِ فقط، أو أداة فقط, بل أن تفهم كل جزء من الكلمة ثم حكمتَ بأنّه أداةٌ للكتابةِ. وإذا قلتَ: "القهوةُ مُرَّةٌ"، فقد حكمتَ على القهوةِ بالمرارةِ .

فالتصوّرُ يكونُ في المفرداتِ، وأمّا التصديقُ فيكونُ في الجُمَلِ والقضايا. ولهذا كان لكلٍّ منهما طريقٌ يُوصِلُ إليه: فالتصوّرُ يُحصَّلُ بالتعريفِ، وأمّا التصديقُ فيُحصَّلُ بالدليلِ والقياسِ، كما سيأتي بيانُه في الأبوابِ الآتيةِ إن شاء الله تعالى.

ثمّ إنّ كلًّا من التصوّرِ والتصديقِ ينقسمُ إلى ضروريٍّ **و** نظريٍّ.

- فالضروريُّ هو ما يحصلُ للإنسانِ من غيرِ تفكيرٍ ولا طلبِ دليلٍ، بل يدركُه مباشرةً إذا التفتَ إليه.

مثالُه :كعلمِك بأنّ الواحدَ أقلُّ من الاثنين، وأنّ النارَ حارّةٌ، فإنّك لا تحتاجُ إلى نظرٍ لتدركَ ذلك.

- وأمّا النظريُّ فهو ما لا يحصلُ إلا بعدَ تفكيرٍ ونظرٍ، بحيثُ يحتاجُ الإنسانُ إلى ترتيبِ أمورٍ في ذهنِه حتى يصلَ إليه.

مثالُه :كالعلمِ بأنّ الدخانَ دليلٌ على وجودِ النارِ، فإنّك تحتاجُ أن تفهمَ العلاقةَ بينهما، ثمّ تحكمَ بذلك.

وإذا عرفتَ هذا، فاعلمْ أنّ المقصودَ من القياسِ والبرهانِ هو تحصيلُ العلمِ النظريِّ. لكنّ هذا العلمَ النظريَّ لا يقفُ وحدَه، بل لا بدَّ أن يرجعَ في آخرِه إلى علمٍ ضروريٍّ. وذلك لأنّ العلمَ ينقسمُ إلى ضروريٍّ ونظريٍّ، ولا يمكنُ أن يكونَ كلُّه ضروريًّا، إذ لو كان كذلك لعلمَ الإنسانُ جميعَ الأشياءِ من غيرِ نظرٍ ولا تعلُّمٍ، والواقعُ خلافُه، فإنّا نرى الإنسانَ لا يعلمُ كثيرًا من الأمورِ إلا بعدَ التعلُّمِ والتفكيرِ. كما لا يمكنُ أن يكونَ كلُّه نظريًّا، إذ لو كان كذلك لاحتاجَ كلُّ علمٍ إلى علمٍ آخرَ قبله، ويلزمُ من ذلك التسلسلُ إلى غيرِ نهايةٍ، فلا يحصلُ العلمُ أبدًا، وهو باطلٌ. فثبتَ أنّ بعضَ العلمِ ضروريٌّ، وبعضَه نظريٌّ.

وبيانُ ذلك: أنّه إذا أُريدَ إثباتُ شيءٍ، احتيجَ إلى دليلٍ يدلُّ عليه، ثمّ ذلك الدليلُ قد يفتقرُ إلى دليلٍ آخرَ، وهكذا يتسلسلُ الأمرُ. فإن لم ينتهِ الأمرُ إلى شيءٍ معلومٍ بنفسِه، لزمَ أن يستمرَّ هذا الطلبُ بلا نهايةٍ، فلا يحصلُ العلمُ أبدًا، وهذا باطلٌ. فلذلك كان لا بدَّ أن تنتهيَ جميعُ الأدلّةِ إلى أمورٍ ضروريّةٍ واضحةٍ، يقبلُها العقلُ من غيرِ تردّدٍ، فهذه الضروريّاتُ هي الأساسُ، ومنها تُبنى سائرُ العلومِ النظريّةِ، فكلُّ قياسٍ صحيحٍ لا بدَّ أن يرجعَ إليها، وإلّا لم يُفِدْ علمًا يقينيًّا.

علم المنطق

الهدف
تقويم الفكر، وصيانة الذهن عن الخطأ في النظر والاستدلال

موضوعه
الإدراكات الذهنية التي تعبر عنها بالعلم

1. تقسيم العلم
- **قديم** (علم الله تعالى): علم كامل لا يتغير ولا يحتاج إلى نظر ولا تفكير
- **حادث** (علم المنطقين): يحصل الإنسان شيئاً بالتعلم والتجربة

2. العلم الحادث
- **حصولي**: تعرف الشيء بواسطة صورة في الذهن (مثل: معرفتك ببلد لم تزره)
- **حضوري**: حضور الشيء بنفسه عندك من غير بواسطة (مثل: علمك بملكك نفسك)

هذا القسم هو الذي يهتم به علم المنطق؛ لأنه بنظم التفكير ويصحح ما يقع في الذهن من المعاني

3. تقسيم الإدراك
- **تصور**: إدراك الشيء من غير حكم عليه، أي فهم المعنى فقط
- **تصديق**: إدراك النسبة بين شيئين مع الحكم عليها (صحيح / غير صحيح)

4. طرق التحصيل
- **التصور**: يحصل بالتعريف
- **التصديق**: يحصل بالدليل والقياس

5. التقسيم الثاني (تصور وتصديق)
- **ضروري**: يُدرك مباشرة من غير تفكير ولا طلب دليل (مثل: الواحد أقل من الاثنين، النار حارة)
- **نظري**: يحتاج إلى تفكير ونظر وترتيب الأمور في الذهن (مثل: إدراك الدخان دليل على وجود النار)

6. العلاقة بين الضروري والنظري
- لا يكون العلم كله ضروريًا: وإلا لعلم الإنسان جميع الأشياء من غير نظر ولا تعلم (وهذا خلاف الواقع).
- ولا يكون كله نظريًا: وإلا لزم التسلسل إلى غير نهاية ولا يحصل العلم أبداً. (وهذا باطل).

← إذن: العلم ينقسم إلى ضروري ونظري، ولا بد من جمعهما.

7. مبدأ القياس والبرهان
القياس والبرهان
↓
لتحصيل العلم النظري
↓
يجب أن يرجع في أخذه إلى علم ضروري
↓
ليتوقف التسلسل، ويصل إلى يقين صحيح

خلاصة
علم المنطق يبحث في الإدراكات الذهنية (العلم الحصولي)، وينظم التفكير ويصحح المعاني.
من خلال التصور والتصديق، ويهتم بتحصيل العلم النظري بالقياس والبرهان، مع الرجوع في النهاية إلى الضروريات.

الباب الثالث

في مبادئ التصور

الأول: الدلالة

اعلمْ أنّ التصوّرَ هو إدراكُ المفردِ من غيرِ حكمٍ عليه، أي: فهمُ المعنى في الذهنِ من غيرِ إثباتٍ ولا نفيٍ.

مثالُه :كإدراكِ معنى "إنسانٍ" أو "كتابٍ"، من غيرِ أن تقولَ: هو موجودٌ أو غيرُ موجودٍ.

وإنّما قُدِّمَ التصوّرُ على التصديقِ؛ لأنّ الحكمَ على الشيءِ فرعٌ عن تصوّرِه، إذ لا يمكنُ أن تحكمَ على شيءٍ إلا بعدَ أن تفهمَه.فمن لم يتصوّرِ الشيءَ تصوّرًا صحيحًا، لا يمكنُه أن يُصدِّقَ به تصديقًا صحيحًا، بل قد يقعُ في الخطإِ بسببِ فسادِ تصوّرِه .ولهذا كانت العنايةُ بالتصوّرِ مقدَّمةً على غيرِه، لأنّه الأصلُ الذي تُبنى عليه الأحكامُ. وفائدةُ التصوّرِ أنّه يُمكِّنُ الإنسانَ من فهمِ المعاني فهمًا صحيحًا، فيَسلَمُ من الغلطِ وسوءِ الفهمِ، ويكونُ حكمُه على الأشياءِ أقربَ إلى الصوابِ.

مثالُه :إذا سمعتَ كلمةَ "ربا"، فإن لم تفهمْ معناها، قد تظنُّ كلَّ زيادةٍ ربا، فإذا تصوّرتَ حقيقتَه، عرفتَ ما يدخلُ فيه وما لا يدخلُ.وكذلك إذا قيل: "العدلُ"، فلا يمكنُك أن تحكمَ عليه أو تتكلّمَ فيه حتى تفهمَ معناه فهمًا صحيحًا.

ولما كان التصوّرُ لا يحصلُ في الغالبِ إلا بواسطةِ شيءٍ يدلُّ على المعاني، وكان الإنسانُ إنّما ينتقلُ من الألفاظِ إلى المعاني عن طريقِ الدلالةِ، احتيجَ إلى معرفةِ هذه الدلالةِ، وكيفيةِ حصولِها، وأقسامِها.فبمعرفةِ الدلالةِ يُفهَمُ كيف ينتقلُ الذهنُ من اللفظِ إلى المعنى، وبذلك يصحُّ التصوّرُ ويستقيمُ.

فلذلك نبدأُ الآن بمبادئِ التصوّرِ، وأوّلُها :مبحثُ الدلالةِ، إذ هي الأساسُ الذي يُبنى عليه فهمُ الألفاظِ والمعاني فلذالك قدم على مبحث كليات الخمس لأنها المعاني.

فالدلالةُ هي كونُ الشيءِ بحيثُ يُفهَمُ منه شيءٌ آخرُ، سواءٌ فُهِمَ بالفعلِ أو لا، ومعناها أنّ الذهنَ إذا أدركَ شيئًا انتقلَ منه إلى غيرِه، كمن يرى الدخانَ فيفهمُ منه وجودَ النارِ، أو يسمعُ لفظَ "أسدٍ" فيفهمُ الحيوانَ المعروفَ، فهذا الانتقالُ هو الدلالةُ.

وفائدتُها أنّها تُبيِّنُ طريقَ فهمِ المعاني، إذ المنطقُ إنّما يبحثُ في المعاني، ولا يُوصَلُ إليها إلا بما يدلُّ عليها، فكانت الدلالةُ كالمفتاحِ لذلك، ومن جهلَها أخطأَ في الفهمِ.

ثمّ إنّ الدلالةَ تنقسمُ أوّلًا إلى لفظيّةٍ وغيرِ لفظيّةٍ

- وغيرُ اللفظيّةِ هي ما كان الدالُّ فيها غيرَ لفظٍ، أي: لا يكونُ الانتقالُ إلى المعنى بسببِ كلمةٍ تُسمَعُ، بل بسببِ شيءٍ آخرَ يُدرَكُ بالحسِّ أو غيرِه، كدلالةِ الدخانِ على النارِ، أو الإشارةِ الحمراءِ على الوقوفِ.

ثمّ إنّ هذه الدلالةَ تنقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

- **عقليّةٍ**، وهي ما كان العقلُ هو الذي يحكمُ بالربطِ بين الدالِّ والمدلولِ، بحيثُ إذا أدركَ الإنسانُ أحدَهما انتقلَ إلى الآخرِ بحكمِ العقلِ، كدلالةِ الدخانِ على النارِ؛ لأنّ العقلَ يقضي بأنّه لا يكونُ غالبًا إلا عنها.

- **وطبيعيّةٍ**، وهي ما كان الطبعُ هو الذي يربطُ بينهما، بحيثُ يصدرُ الشيءُ بطبعِه عند حصولِ أمرٍ معيّنٍ، كدلالةِ التأوّهِ على الألمِ؛ فإنّ الإنسانَ يتأوّهُ بطبعِه عند الإحساسِ به.
- **ووضعيّةٍ**، وهي ما كان الربطُ فيها بالاتفاقِ والاصطلاحِ بين الناسِ، بحيثُ جُعِلَ شيءٌ علامةً على شيءٍ آخرَ، كدلالةِ الإشارةِ الحمراءِ على الوقوفِ.

وهذه الأقسامُ ليست هي المقصودةَ في علمِ المنطقِ؛ لأنّها لا تنضبطُ دائمًا، فقد تختلفُ باختلافِ الأشخاصِ أو الأحوالِ، فلا تصلحُ أن تكونَ ميزانًا دقيقًا يُبنى عليه التفكيرُ الصحيحُ.

➢ أمّا **الدلالةُ اللفظيّةُ** فهي ما كان الدالُّ فيها لفظًا، أي: يكونُ الانتقالُ إلى المعنى بسببِ سماعِ كلمةٍ.ثمّ إنّها تنقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ :وضعيّةٍ، وعقليّةٍ، وطبيعيّةٍ.

- فأمّا **العقليّةُ** فهي ما كان العقلُ هو الذي يربطُ فيها بين اللفظِ والمعنى، بحيثُ ينتقلُ الذهنُ من اللفظِ إلى المعنى بحكمِ العقلِ، كدلالةِ قولِنا: "العالمُ متغيّرٌ" على حدوثِه؛ فإنّ العقلَ يحكمُ بأنّ كلَّ متغيّرٍ حادثٌ.
- وأمّا **الطبيعيّةُ** فهي ما كان الطبعُ هو الذي يربطُ بين اللفظِ والمعنى، بحيثُ يصدرُ اللفظُ بطبعِ الإنسانِ عند حصولِ أمرٍ، كدلالةِ قولِ القائلِ: "آه" على الألمِ، فإنّه يصدرُ بطبعِه عند الشعورِ به.
- وأمّا **الوضعيّةُ** فهي ما كان الربطُ فيها بين اللفظِ والمعنى بالاتفاقِ والاصطلاحِ، كدلالةِ لفظِ "إنسانٍ" على الحيوانِ الناطقِ.

وهذه الأقسامُ الثلاثةُ ليست كلُّها مقصودةً في علمِ المنطقِ؛ فأمّا الدلالةُ العقليّةُ فلا يُعتمدُ عليها في هذا الفنِّ؛ لأنّها ترجعُ إلى حكمِ العقلِ، والعقولُ قد تختلفُ في الفهمِ، فقد يفهمُ شخصٌ شيئًا لا يفهمُه غيرُه. وأمّا الدلالةُ الطبيعيّةُ فلا يُعتمدُ عليها أيضًا؛ لأنّها ترجعُ إلى الطبعِ والعادةِ، وهما يختلفانِ باختلافِ الناسِ، فقد يعبّرُ شخصٌ عن الألمِ بالصراخِ، وآخرُ بالصمتِ.فلذلك كانت الدلالةُ الوضعيّةُ هي المقصودةَ في علمِ المنطقِ؛ لأنّها منضبطةٌ، ويمكنُ تعلُّمُها وتعليمُها، وهي مشتركةٌ بين الناسِ، يفهمُها كلُّ من تعلّمَ تلك اللغةَ، فهي أوسعُ انتشارًا، وأقربُ إلى الضبطِ، وبها يمكنُ وضعُ قواعدَ عامّةٍ يقبلُها الجميعُ، ولهذا كانت أنسبَ لعلمِ المنطقِ الذي يُرادُ به تقويمُ الفكرِ.

ثمّ إنّ الدلالةَ الوضعيّةَ تنقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ :مطابقةٍ، وتضمّنٍ، والتزامٍ.

- فا**لمطابقةُ** هي دلالةُ اللفظِ على تمامِ معناه،

  كدلالةِ "إنسانٍ" على الحيوانِ الناطقِ كاملًا، ومثلُه في حياتِنا: لفظُ "سيّارةٍ" يدلُّ على المركبةِ كلِّها.
- و**التضمّنُ** هي دلالةُ اللفظِ على جزءٍ من معناه،

  كدلالتِه على "حيوانٍ" فقط، ومثلُه: لفظُ "سيّارةٍ" يدلُّ على "العجلاتِ" أو "المحرّكِ" فقط.
- وأمّا **الالتزامُ** فهي دلالةُ اللفظِ على معنى خارجٍ عن معناه، لكنّه لازمٌ له،

  كدلالةِ "إنسانٍ" على "الضحكِ" أو "الكتابةِ"، ومثلُه: إذا قيل "مطرٌ"، فهمتَ وجودَ البللِ في الأرضِ، فهذا ليس نفسَ المعنى، لكنّه لازمٌ له.

ثمّ إنّ هذا اللازمَ ينقسمُ إلى ثلاثةٍ :

- ✓ **ذهنيًّا**، وهو ما كان اللزومُ فيه في الذهنِ فقط، كدلالةِ "الأعمى" على "البصرِ"، لأنّك لا تفهمُ العمى إلا بعدَ تصوّرِ البصرِ.
- ✓ **وخارجيًّا**، وهو ما كان اللزومُ فيه في الخارجِ، كدلالةِ "النارِ" على "الحرارةِ"، لأنّ الحرارةَ موجودةٌ معها في الواقعِ.
- ✓ **وذهنيًّا وخارجيًّا معًا**، وهو ما كان ثابتًا في الذهنِ والخارجِ، كدلالةِ "الإنسانِ" على "القدرةِ على التعلُّمِ"، فإنّها تُفهمُ في الذهنِ، وهي موجودةٌ في الواقعِ أيضًا.

لكنّ الذي يُعتمدُ عليه في علمِ المنطقِ من هذه الأقسامِ هو اللازمُ العقليُّ خاصّةً؛ لأنّه لازمٌ لا ينفكُّ عن الملزومِ أصلًا، بحيثُ متى تصوّرَ الإنسانُ الملزومَ، لزمَ منه تصوّرُ اللازمِ.أمّا اللازمُ الذي يكونُ في الخارجِ فقط، فقد يتخلّفُ عن الذهنِ، فلا ينتقلُ إليه الإنسانُ عند سماعِ اللفظِ، فلا يحصلُ به الانتقالُ الذهنيُّ المطلوبُ في المنطقِ.وكذلك ما كان ذهنيًّا وخارجيًّا، فإنّ جهةَ اللزومِ فيه ليست منضبطةً دائمًا، فقد تختلفُ قوّةُ إدراكِه من شخصٍ إلى آخرَ .فلذلك كان اللازمُ العقليُّ هو المعتمدَ في بابِ الالتزامِ؛ لأنّه أضبطُ، وأوضحُ، وأعمُّ، إذ يشتركُ فيه الناسُ من حيثُ حكمُ العقلِ فكان هو الأنسبَ لعلمِ المنطقِ، الذي يُرادُ به إقامةُ التفكيرِ على قواعدَ كلّيّةٍ ثابتةٍ.

فبهذا يتبيّنُ أنّ الدلالةَ هي الطريقُ لفهمِ المعاني، وأنّ الألفاظَ تُوصِلُ إليها على وجوهٍ مختلفةٍ، ولما كانت الألفاظُ هي الوسيلةَ في التعبيرِ عن المعاني، احتيجَ إلى معرفةِ أحوالِها، وسيأتي بيانُ ذلك إن شاء الله تعالى.

في مبادئ التصور

الأول: الدلالة

التصوُّر: إدراك المفرد من غير حكم عليه، أي: فهم المعنى في الذهن من غير إثبات ولا نفي.
مثاله: إدراك معنى "إنسان" أو "كتاب" من غير أن تقول: هو موجود أو غير موجود.

لماذا قُدّم التصور على التصديق؟

- الحكم على الشيء فرع عن تصوره.
- لا يمكن الحكم على شيء إلا بعد فهمه.
- فساد التصور يؤدي إلى الخطأ في التصديق.

فائدة التصور

يساعد على فهم المعاني فهما صحيحا،
فيسلم من الغلط وسوء الفهم،
ويكون الحكم على الأشياء أقرب إلى الصواب.

مفهوم الدلالة

الدلالة: كون الشيء بحيث يُفهم منه شيء آخر، سواء فهم بالفعل أو لا.
أي: إذا أدرك الذهن شيئا انتقل منه إلى غيره.
مثاله: رؤية الدخان تفهم منه وجود النار، أو سماع لفظ "أسد" تفهم منه الحيوان المعروف.

أقسام الدلالة

2. اللفظية

ما كان الدالُ فيها لفظاً، أي يكون الانتقال إلى المعنى بسبب سماع كلمة.

تتقسم إلى ثلاثة أقسام

وضعية
يربطها الاتفاق والاصطلاح
كلفظ "إنسان" على الحيوان الناطق.

طبيعية
يربطها الطبع
كقول "آه" على الألم.

عقلية
يربطها العقل
كقول "العالم متغير" على حدوثه.

المقصود في علم المنطق: الدلالة الوضعية
لأنها منضبطة، مشترَكة بين الناس، يمكن تعلمها وتعليمها،
وأوسع انتشازا، وأقرب إلى الضَبط.

1. غير اللفظية

ما كان الدالُ فيها غير لفظ.
كالدخان على النار، والإشارة الحمراء على الوقوف.

تتقسم إلى ثلاثة أقسام

عقلية
يربطها العقل
كالدخان على النار.

طبيعية
يربطها الطبع
كالتأوه على الألم.

وضعية
ترتيبها بالاتفاق والاصطلاح
كالإشارة الحمراء على الوقوف.

هذه الأقسام ليست مقصودة في علم المنطق
لأنها لا تنضبط دائمًا، وتختلف باختلاف الأشخاص أو الأحوال،
فلا تصلح أن تكون ميزانًا دقيقًا للتفكير الصحيح.

أقسام الدلالة الوضعية

1. المطابقة

دلالة اللفظ على تمام معناه.
مثل: "إنسان" علـ الحيوان الناطة، كاملًا.
ومثلل: "سيارة" على المركية كلها.

2. التضمن

دلالة اللفظ على جزء من معناه.
مُثلل: "إنسان" على "حيوان" فقط.
ومَثل: "سيارة" على "العجلات" أو "المحرك" فقط.

3. الالتزام

دلالة اللفظ على معنى خارج عن معناه لكنه لازم له.
مثال: "إنسان" على "الضحك" أو "الكتابةً".
ومثل: "مطًر" يدل على وجود البلل في الأًرض.

المعتمد في علم المنطق: اللازم العقلي
لأنه لازم لا ينفك عن الملزوم، فمتى تصور الإنسان الملزوم، لزم منه تصور اللازم.
أما اللازم الخارجي فقد يتخلف عن الذهن، فلا يحصل الانتقال الذهني المطلوب. وما كان ذهنيًا وخارجيًا معًا لا تنضبط جهة اللزوم فيه دائمًا. للذلك كان اللازم العقلي هو الأنسب والأضبط.

يتقسم هذا اللازم إلى ثلاثة أقساد

ذهني
اللزوم في الذهن فقط.
مثال: "الأعمي" على "البصر".

خارجي
اللزوم في الخارج.
مثال: "النار" على "الحرارة".

ذهني وخارجي معًا
ثابت في الذهن والخارج.
مثال: "الإنسان" على "القدرة على التعلم".

خلاصة

الدلالة هي الطريق لفهم المعاني، والألفاظ توصل إليها على وجوه مختلفة.
ولما كانت الألفاظ هي الوسيلة في التعبير عن المعاني، احتجنا إلى معرفة أحوالها.
وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى.

الباب الرابع

في مبادئ التصور

الثاني: الألفاظ

إنما ندرس الألفاظ في علم المنطق لأن الإنسان لا يفكّر إلا بالألفاظ أو بالمعاني المرتبطة بها، ولأن الخطأ في الألفاظ يوجب الخطأ في المعاني، فإذا لم يَحْسُن فهمُ اللفظ لم يَحْسُن فهمُ المعنى، ومن ثمّ يَقَع الخطأ في الحكم والاستدلال.

فعلم المنطق يُراد به صيانة الذهن عن الخطأ، ولا يحصل ذلك إلا بضبط الألفاظ التي نعبّر بها عن المعاني؛ لأن الألفاظ هي الوسيلة إلى إظهار ما في الذهن، وبها يقع التفاهم بين الناس، فكان لا بدّ من معرفة أقسامها وأحكامها، ليميّز الطالب بين ما له معنى وما لا معنى له، وبين ما يدل على معنى تام وما لا يدل، وبين ما يشترك فيه كثيرون وما يختص بواحد، فيسلم من الغلط في التصور والتصديق.

اللفظ هو صوت يخرج من الفم ويُقصد به الدلالة على معنى، فإذا سمعه السامع فهم منه شيئًا، مثل قولنا: إنسان، كتاب، زيد. والألفاظ من حيث الاستعمال تنقسم إلى قسمين: مهمل ومستعمل

- فالمهمل هو ما لا معنى له في اللغة ولا يُفهم منه شيء عند الإطلاق، كأصوات لا توضع لمعنى، مثل: دز وطق
- وأما المستعمل فهو ما وُضع لمعنى ويُفهم منه شيء عند السماع، مثل: إنسان وبيت.

ثم إن اللفظ المستعمل ينقسم إلى مفرد ومركب

- فا**لمفرد** هو ما لا يدل جزءه على جزء معناه، أي إذا جزّأته لا يدل كل جزء على معنى مستقل، مثل: إنسان، فإن حروفه لا تدل على أجزاء معناه. ثم المفرد ينقسم إلى كلي وجزئي
  - ✓ **الجزئي** فهو ما يختص بفرد واحد، ولا يمكن أن يشترك فيه غيره، مثل: زيد، فإنه اسم لشخص معين.
  - ✓ **الكلي** هو ما يمكن أن يشترك فيه كثيرون، أي لا يمنع نفس تصوره من أن يكون لعدة أفراد، مثل: إنسان، فإنه يصدق على زيد وعمرو وغيرهما. ثم الكلي ينقسم إلى ذاتي وعرضي
    - فا**لذاتي** هو ما يكون داخلًا في حقيقة الشيء، أي جزءًا من ماهيته التي يتكوّن منها، مثل: الحيوان والناطق بالنسبة للإنسان، فهما داخلان في تعريفه
    - وأما **العرضي** فهو ما يكون خارجًا عن حقيقة الشيء، أي ليس جزءًا من ماهيته، لكنه يعرض له، مثل: الضاحك والكاتب للإنسان، فإن الإنسان قد يضحك وقد لا يضحك، ومع ذلك يبقى إنسانًا.
- وأما **المركب** فهو ما يدل جزءه على جزء معناه، أي كل جزء منه له دلالة على معنى، مثل: عبد الله، فإن "عبد" له معنى و"الله" له معنى. وأما المركب فإنه ينقسم إلى تام وناقص
  - ✓ **المركب الناقص** فهو ما لا يتم به المعنى ولا يصح السكوت عليه، بل يحتاج إلى كلام يتممه، مثل: إذا جاء زيد، فإن السامع ينتظر تتمة الكلام.

- ✓ **المركب التام** هو ما يتم به المعنى ويصح السكوت عليه، أي إذا سمعه السامع حصل له فهم كامل، مثل: زيد قائم

ثم المركب التام ينقسم إلى خبر وإنشاء

- o فا**لخبر** هو ما يمكن أن يكون صادقًا أو كاذبًا، أي يحتمل التصديق والتكذيب، مثل: زيد قائم، فقد يكون الواقع كذلك أو لا
- o وأما **الإنشاء** فهو ما لا يحتمل الصدق والكذب، لأنه ليس إخبارًا عن واقع، بل هو طلب أو إنشاء معنى، مثل: اكتب ولا تلعب، فهذه أوامر ونواهٍ لا توصف بالصدق ولا بالكذب.

في مبادئ التصور

الثاني: الألفاظ

إنما ندرس الألفاظ في علم المنطق لأن الإنسان لا يَفكّر إلا بالألفاظ أو بالمعاني المرتبطة بها، ولأن الخطأ في الألفاظ يوجب الخطأ في المعاني، فإذا لم يحسُنْ فهم اللفظ لم يحسُن فهم المعنى، ومن ثمَّ يقع الخطأ في الحكم والاستدلال.

فعلم المنطق يُراد به صيانة الذهن عن الخطأ، ولا يحصل ذلك إلا بضبط الألفاظ التي نعبِّر بها عن المعاني؛ لأن الألفاظ هي الوسيلة إلى إظهار ما في الذهن، وبها يقع التفاهم بين الناس، فكان لا بدَّ من معرفة أقسامها وأحكامها، لِيميز الطالب بين ما له معنى وما لا معنى له، وبين ما يدل على معنى تام وما لا يدل، وبين ما يشترك فيه كثيرون وما يختص بواحد، فيسلم من الغلط في التصور والتصديق.

تعريف اللفظ: اللفظ هو صوت يخرج من الفم ويقصد به الدلالة على معنى، فإذا سمعه السامع فهم منه شيئًا، مثل قولنا: إنسان، كتاب، زيد.

الألفاظ من حيث الاستعمال

مستعمل: ما وُضع لمعنى ويُفهم منه شيء عند السماع، مثل: إنسان وبيت.

مهمل: ما لا معنى له في اللغة ولا يُفهم منه شيء عند الإطلاق، كأصوات لا توضع لمعنى، مثل: دز وطق.

المستعمل ينقسم إلى

مركب: ما يدل جزءه على جزء معناه، أي كل جزء منه له دلالة على معنى، مثل: عبد الله" (عبد - الله).

مفرد: ما لا يدل جزءه على جزء معناه، أي إذا جزَّأته لا يدل كل جزء على معنى مستقل، مثل: إنسان.

المركب ينقسم إلى

تام: ما يتم به المعنى ويصح السكوت عليه، أي إذا سمعه السامع حصل له فهم كامل، مثل: زيد قائم.

ناقص: ما لا يتم به المعنى ولا يصح السكوت عليه، بل يحتاج إلى كلام يتممه، مثل: إذا جاء زيد.

المفرد ينقسم إلى

كلي: ما يمكن أن يشترك فيه كثيرون، أي لا يمنع نفس تصوره من أن يكون لعدة أفراد، مثل: إنسان.

جزئي: ما يختص بفرد واحد، ولا يمكن أن يشترك فيه غيره، مثل: زيد.

المركب التام ينقسم إلى

خبر: ما يمكن أن يكون صادقًا أو كاذبًا، أي يحتمل التصديق والتكذيب، مثل: زيد قائم، فقد يكون الواقع كذلك أو لا.

إنشاء: ما لا يحتمل الصدق والكذب، لأنه ليس إخبارًا عن واقع، بل هو طلب أو إنشاء معنى، مثل: اكتب. ولا تلعب، فهذه أوامر ونواهٍ لا توصف بالصدق ولا بالكذب.

الكلي ينقسم إلى

ذاتي: ما يكون داخلا في حقيقة الشيء، أي جزءًا من ماهيته التي يتكوَّن منها، مثل: الحيوان والناطق بالنسبة للإنسان، فهما داخلان في تعريفه.

عرضي: ما يكون خارجاً عن حقيقة الشيء، أي ليس جزءًا من ماهيته، لكنه يعرض له، مثل: الضاحك والكاتب للإنسان، فإن الإنسان قد يضحك وقد لا يضحك، ومع ذلك يبقى إنسانًا.

الباب الخامس

في مبادئ التصور

الثالث: الكليات الخمس

لما تقدّمَ الكلامُ على الألفاظِ، وأنّها وُضِعَت للدلالةِ على المعاني، كان من اللازمِ أن ننتقلَ إلى بيانِ نفسِ المعاني، من حيثُ هي حاصلةٌ في الذهن، لأنّ المقصودَ من الألفاظِ إنّما هو فهمُ المعاني، ولا يحصلُ الفهمُ التامُّ إلّا بمعرفةِ ترتيبِ تلك المعاني، وكونِ بعضها داخلًا في حقيقةِ الشيءِ وبعضِها خارجًا عنها. ولهذا وُضِعَ هذا المبحثُ، وهو مبحثُ الكُلّيّاتِ الخمسِ، ليُميَّزَ به بين ما هو ذاتيٌّ وما هو عرضيٌّ، إذ بذلك يصحُّ التصوّرُ، ويسلمُ الذهنُ من الخلطِ في تعريفِ الأشياءِ.

فالكُلّيّاتُ الخمسُ هي: الجنسُ، والفصلُ، والنوعُ، والخاصّةُ، والعامّةُ.

وهي تنقسمُ إلى ما هو داخلٌ في حقيقةِ الشيءِ، وإلى ما هو خارجٌ عنها.

- فأمّا ما كان داخلًا في حقيقةِ الشيءِ، بحيثُ لا يُتصوَّرُ الشيءُ بدونِه، فهو الذاتيُّ، وهو ثلاثةُ أمورٍ:
  - فالجنسُ هو المعنى العامُّ الذي يشتركُ فيه أشياءٌ كثيرةٌ، كالحيوانِ، فإنّه يشملُ الإنسانَ وغيرَه، فهو جزءٌ من حقيقةِ الإنسانِ، لكنّه لا يخصُّه وحدَه.
  - والفصلُ هو المعنى الذي يختصُّ به الشيءُ، وبه يتميّزُ عن غيرِه ممّن يشاركه في الجنسِ، كالناطقِ بالنسبةِ إلى الإنسانِ، فإنّ به فارقَ سائرَ الحيواناتِ.
  - فإذا اجتمعَ الجنسُ والفصلُ حصلَ النوعُ، وهو المعنى الدالُّ على تمامِ حقيقةِ الشيءِ، كالإنسانِ، فإنّه مركّبٌ من كونه حيوانًا وكونه ناطقًا، فبهذا يتمُّ تصوّرُه.
- وأمّا ما كان خارجًا عن حقيقةِ الشيءِ، بحيثُ يمكنُ تصوّرُه بدونِه، فهو العرضيُّ، وهو على قسمين:
  - فمنه ما يختصُّ بنوعٍ واحدٍ، ولا يوجدُ في غيرِه، لكنّه مع ذلك ليس داخلًا في حقيقتِه، وذلك هو الخاصّةُ، كالضاحكِ بالنسبةِ إلى الإنسانِ، فإنّه يختصُّ به، ومع ذلك فلو فُرِضَ إنسانٌ لا يضحكُ، لم يخرجْ عن كونه إنسانًا.
  - ومنه ما يعمُّ أشياءً كثيرةً، ولا يختصُّ بنوعٍ معيّنٍ، وذلك هو العامّةُ، كالمشيِ أو اللونِ، فإنّهما يوجدانِ في الإنسانِ وغيرِه، فلا يكونانِ جزءًا من حقيقتِه، ولا خاصّين به.

ثمّ إنّ العرضيَّ قد يكونُ لازمًا، وهو ما لا ينفكُّ عن الشيءِ في العادةِ، كالإدراكِ للإنسانِ، وقد يكونُ مفارقًا، وهو ما يمكنُ انفكاكُه عنه، كالجلوسِ والقيامِ، فإنّ الإنسانَ قد يكونُ جالسًا وقد يكونُ قائمًا.

وبهذا يظهرُ أنّ من أرادَ تعريفَ شيءٍ تعريفًا صحيحًا، وجبَ عليه أن يقتصرَ على الذاتيّاتِ، فلا يُدخِلَ فيها ما هو من العرضيّاتِ، ولهذا لا يصحُّ أن يُقالَ في تعريفِ الإنسانِ: إنّه حيوانٌ ضاحكٌ، لأنّ الضحكَ ليس داخلًا في حقيقتِه، بل هو من خواصِّه، وإنّما الصوابُ أن يُقالَ: الإنسانُ حيوانٌ ناطقٌ، لأنّ ذلك مشتملٌ على ما به قوامُ حقيقتِه.

في مبادئ التصور

الثالث: الكليات الخمس

لمّا تقدّمَ الكلامُ على الألفاظ، وأنّها وُضِعَتْ للدلالةِ على المعاني، كان من اللازم أنْ ننتقل إلى بيان نفس المعاني، من حيثُ هي حاصلةٌ في الذهن، لأنّ المقصود من الألفاظ إنّما هو فهمُ المعاني، ولا يحصلُ الفهمُ التامُ إلاّ بمعرفة ترتيب تلك المعاني، وكون بعضها داخلا في حقيقة الشيء وبعضها خارجًا عنها.

ولهذا وُضِع هذا المبحثُ، وهو مبحثُ الكلّيّات الخمس، ليُميَّز به بين ما هوَ ذاتيٌّ، وما هو عرضيٌّ، إذ بذلك يصحُ التصوّر، ويسلمُ الذهنُ من الخلط في تعريف الأشياء.

الكليات الخمس

هي: الجنس، والفصل، والنوع، والخاصّة، والعامّة

تنقسم إلى

ما هو داخل في حقيقة الشيء (الذاتي)

لا يُتصَوَّر الشيءُ بدونه

ما هو خارجُ عن حقيقة الشيَء (العرضيّ)

يمكنُ تصوّرهَ بدونه

1. الجنس

المعنى العامُ الذي يشتَركُ فيه أشياءُ كثيرة.

مثال: الحيوان، يشمل الإنسان وغيره.

جزءُ من حقيقة الإنسان، لكنّه لا يخصّه وحده.

2. الفصل

المعنى الذي يختصُّ به الشيء، وبه يتميَّز عن غيره مِمّن يشاركه في الجنس.

مثال: الناطقُ بالنسبة إلى الإنسان، يفرق بينه وبين باقي الحيوانات.

3. النوع

المعنى الدالُ على تمام حقيقة الشيء.

مثال: الإنسان، مركَّبٌ من كونه حيوانًا وكونه ناطقًا. فبهذا يتمُ تصوّره.

4. الخاصّة

ما يختصُّ بنوعٍ واحد، ولا يوجدُ في غيره، لكنّه ليس داخلا في حقيقته.

مثال: الضاحكَ بالنسبة إلى الإنسان، يختص به، ولو فُرِضَ إنسانٌ لا يضحك لم يخرجُ عن كونه إنسانًا.

5. العامة

ما يعمُ أشياءً كثيرة، ولا يختصُّ بنوعٍ معيّن.

مثال: المشي أو اللون، يوجدان في الإنسان وغيره، فلا يكونان جزءًا من حقيقته، ولا خاصًا به.

العرضي ينقسم إلى

لازم

ما لا ينفكُ عن الشيء في العادة.

مثال: الإدراك للإنسان، لا ينفكُ عنه عادةً.

مفارق

ما يمكنُ انفكاكُه عن الشيء.

مثال: الجلوس والقيام، فالإنسان قد يكونُ جالساً وقد يكونُ قائمًا.

خلاصة

من أراد تعريف شيء تعريفًا صحيحًا:

- ✓ يجب عليه أن يقتصر على الذاتيّات.
- ✓ لا يُدخل فيها ما هو من العرضيّات.
- ✓ لا يصحُ أن يُقالَ في تعريف الإنسان: إنه حيوانٌ ضاحكٌ؛ لأنَ الضحك ليس داخلا في حقَيقته، بل هو من خواصه.
- ✓ الصوابُ أن يُقال: الإنسانُ حيَوانٌ ناطقَ؛ لأنّ ذلك مشتملٌ على ما به قوامُ حقيقته.

تنبيه مهمّ

تمييزُ الكليات الخمس يعينُ على صحة التصوّر، ويمنعُ الخلط في تعريف الأشياء، ويصونُ الذهن من الخطأ في الأحكام والاستدلال.

الباب السادس

فى مقاصد التصور

القول الشارح

لما تبيَّنَ فيما سبقَ أمرُ الدَّلالةِ، وأنّها كيفيةُ انتقالِ الذهنِ من اللفظِ إلى المعنى، ثمّ عُرِفَتِ الألفاظُ وأنّها آلاتٌ يُتوصَّلُ بها إلى تلك الدلالةِ، ثمّ عُرِفَتِ الكُلّيّاتُ الخمسُ، وأنّ بها يُمَيَّزُ بين الذاتيّ والعرضيّ في نفسِ المعاني، كان من اللازمِ أن ننتقلَ إلى المقصودِ الأعظمِ من مباحثِ التَّصوُّرِ، وهو بيانُ كيفيّةِ شرحِ المعاني وتوضيحِها توضيحًا تامًّا.وذلك لأنّ المقصودَ من التصوّرِ ليس مجرّدَ حصولِ صورةِ الشيءِ في الذهنِ، بل المقصودُ أن يَقدِرَ الإنسانُ على بيانِ تلك الصورةِ لغيرِه بيانًا واضحًا لا لَبسَ فيه، حتّى يفهمَ السامعُ المعنى كما هو، من غيرِ زيادةٍ ولا نقصانٍ.ولهذا وُضِعَ مبحثُ **القولِ الشارحِ**، وهو ما يُقصَدُ به توضيحُ المعرَّفِ وبيانُ حقيقتِه، بحيثُ يُخرِجُه من الإبهامِ إلى الوضوحِ.

والقولُ الشارحُ إمّا أن يكونَ لفظيًّا، وإمّا أن يكونَ معنويًّا

- فأمّا اللفظيُّ فهو أن يُبدَّلَ اللفظُ بلفظٍ آخرَ أوضحَ منه عند السامعِ، من غيرِ تعرّضٍ لبيانِ حقيقةِ المعنى، كأن يُقالَ في ''الأسدِ'': ''هو اللَّيثُ''، فهذا إنّما هو تفسيرٌ بالمرادفِ، لا بيانٌ للحقيقةِ، ولذلك لا يحصلُ به تمامُ الفهمِ لمن لم يعرفِ المعنى أصلًا.
- وأمّا المعنويُّ فهو المقصودُ في هذا الفنِّ، وهو أن يُذكَرَ من المعاني ما يُوضِّحُ حقيقةَ الشيءِ ويُقرِّبُه إلى الفهمِ، كقولِنا: ''الإنسانُ حيوانٌ ناطقٌ''، فإنّ هذا الكلامَ يشرحُ حقيقةَ الإنسانِ، ولا يقتصرُ على مجرّدِ تبديلِ لفظٍ بلفظٍ.

ثمّ إنّ القولَ الشارحَ المعنويَّ قد يكونُ حقيقيًّا، وقد يكونُ اسميًّا، وذلك لأنّ ما يُرادُ بيانُه من المعاني ليس على درجةٍ واحدةٍ؛ فمنه ما حقيقتُه ظاهرةٌ يمكنُ إدراكُها، ومنه ما ليست حقيقتُه كذلك.

- فالحقيقيُّ هو ما كان بيانًا لحقيقةِ الشيءِ الموجودِ في الخارجِ، بحيثُ يمكنُ للعقلِ أن يتصوّرَ ذاتَه تصوّرًا واضحًا، إمّا بالمشاهدةِ أو بما يقومُ مقامَها، كالإنسانِ والحيوانِ، فإنّ هذه الأشياءَ معلومةُ الحقيقةِ، فإذا عُرِّفَتْ أمكنَ بيانُ ما هي عليه في نفسِ الأمرِ.
- وأمّا الاسميُّ فهو ما كان بيانًا لمعنى اسمٍ لا تُعرَفُ حقيقتُه في الخارجِ على وجهٍ تامٍّ، إمّا لكونِه غيرَ محسوسٍ، أو لخفاءِ ذاتِه، كالملائكةِ والجنِّ، فإنّا لا نُدركُ حقيقتَها إدراكًا مباشرًا، وإنّما نعرفُ عنها أوصافًا وأحوالًا من جهةِ الخبرِ.فلذلك يكونُ التعريفُ فيها تقريبًا للمعنى إلى الذهنِ، لا بيانًا تامًّا للحقيقةِ، إذ الحقيقةُ نفسها غيرُ مُدرَكةٍ إدراكًا كاملًا.

ثمّ إنّ هذا البيانَ سواءٌ كان حقيقيًّا أو اسميًّا لا يخرجُ عن طريقينِ:

- فإمّا أن يكونَ بذكرِ ما هو داخلٌ في حقيقةِ الشيءِ، أي من الأمورِ التي يتقوّمُ بها ويصيرُ بها ما هو عليه، كالجنسِ والفصلِ، **وهذا يُسمّى حدًّا،** لأنّه يبيّنُ ذاتَ الشيءِ من داخلِها، ويُوصِلُ إلى حقيقتِه.

فالحدُّ هو القولُ المؤلَّفُ ممّا به قوامُ الحقيقةِ، أي من الأمورِ الذاتيّةِ، كالجنسِ والفصلِ، وذلك أقوى في البيانِ وأدقُّ في التعريفِ، لأنّه يُدخِلُ السامعَ إلى حقيقةِ الشيءِ نفسِها

- ✓ ومنه الحدُّ التامُّ، وهو ما تركَّبَ من الجنسِ القريبِ والفصلِ، كقولنا: ''الإنسانُ حيوانٌ ناطقٌ''، فإنّه أتى بما به تمامُ الحقيقةِ
- ✓ ومنه الحدُّ الناقصُ، وهو ما لم يشتملْ على تمامِ ذلك، كأن يُذكَرَ جنسٌ بعيدٌ أو يُترَكَ الفصلُ، فيكونُ التعريفُ غيرَ مانعٍ ولا مميّزٍ تمامًا.

- وإمّا أن يكونَ بذكرِ ما هو خارجٌ عن حقيقتِه، من الصفاتِ والأمورِ التي تلحقُه ولا تكونُ جزءًا منه، **وهذا يُسمّى رسمًا**، لأنّه لا يبيّنُ ذاتَ الشيءِ، بل يعرّفُه بأمورٍ تلازمُه أو تُعرَفُ به.

وأمّا الرسمُ فهو القولُ المؤلَّفُ من الأمورِ الخارجةِ عن الحقيقةِ، أي من العوارضِ، وهو دونَ الحدِّ في القوّةِ، لأنّه لا يُبيّنُ ذاتَ الشيءِ، بل يُعرّفُه بآثارِه أو صفاتِه

- ✓ ومنه الرسمُ التامُّ، وهو ما كان بالجنسِ مع الخاصّةِ، كقولِنا: ''الإنسانُ حيوانٌ ضاحكٌ''، فإنّ الضحكَ خاصّةٌ تختصُّ به، وإن لم تكنْ من حقيقتِه
- ✓ ومنه الرسمُ الناقصُ، وهو ما كان بذكرِ عرضٍ عامٍّ، كقولِنا: ''الإنسانُ شيءٌ يمشي''، فإنّ هذا لا يختصُّ به، فلا يكونُ التعريفُ واضحًا.

فالحاصلُ أنّ الفرقَ بين الحدِّ والرسمِ إنّما هو من جهةِ طريقِ البيانِ: أهو بذكرِ الذاتيّاتِ أم بذكرِ العرضيّاتِ، لا من جهةِ كونِ التعريفِ حقيقيًّا أو اسميًّا.

وبهذا يُعلَمُ أنّ أقوى طرقِ التعريفِ هو الحدُّ التامُّ، لأنّه يجمعُ أجزاءَ الحقيقةِ، ثمّ يليه ما دونه، إلى أن ينتهيَ إلى الرسمِ الناقصِ، وهو أضعفُها، إذ لا يُفِيدُ تمييزًا واضحًا.ومن هنا ينبغي للمتعلّمِ أن يتحرّى في تعريفاتِه أن تكونَ مبنيّةً على الذاتيّاتِ ما أمكن، وألّا يقتصرَ على العوارضِ، لئلّا يقعَ في الغموضِ أو الخطإِ، فإنّ كثيرًا من الناسِ إنّما يخطئونَ في الفهمِ لأنّهم يعرّفونَ الأشياءَ بما ليس من حقيقتِها، فيلتبسُ عليهم الأمرُ.وهذا كلُّه يظهرُ أثرُه في الاستعمالِ اليوميّ، فإنّ الإنسانَ إذا سُئِلَ عن معنى شيءٍ، فإنّه إن اقتصرَ على ألفاظٍ مجملةٍ أو صفاتٍ غيرِ مميّزةٍ، لم يفهمِ السامعُ مرادَه، وأمّا إذا أتى بتعريفٍ واضحٍ يبيّنُ حقيقةَ الشيءِ، حصلَ الفهمُ بسرعةٍ، وزالَ الإشكالُ، فكان القولُ الشارحُ آلةً لإيصالِ المعاني على وجهٍ صحيحٍ.

في مقاصد التصور

القول الشارح

- **بعد معرفة الدلالة**: انتقال الذهن من اللفظ إلى المعنى
- **بعد معرفة الألفاظ**: آلات الدلالة على المعاني
- **بعد معرفة الكليات الخمس**: نميز الذاتي من العرضي

الهدف من القول الشارح

المقصود من التصور : بيان المعنى للغير بياناً واضحا من غير زيادة ولا نقصان، بحيثُ يفهم السامع المعنى كما هو.

القول الشارح

لفظي

- تبديل لفظ بلفظ آخر أوضح منه.
- مثل: "الأسد = اللَّيث".
- لا يكفي لفهم الحقيقة عند الجاهل.

معنوي

- بيان حقيقة الشيء وتقريب المعنى إلى الفهم.
- مثل: "الإنسانُ حيوانٌ ناطق".
- هو المقصود في علم المنطق.

القول الشارح المعنوي

ينقسم إلى:

حقيقي

- بيان لحقيقة موجودة في الخارج.
- تُدرك بالمشاهدة أو ما يقوم مقامها.
- مثل: الإنسان، الحيوان.
- الحقيقة مدركةٌ بالعقل أو الحس.

اسمي

- بيان لمعنى اسم لا تُعرَف حقيقته تامًا.
- يقرِّب المعني بالوصف والخبر.
- مثل: الملائكة، الجن.
- الحقيقة غير مدركة إدراكًا كاملاً.

طرق البيان

(ينطبق على الحقيقي والاسمي)

بالحدّ

بذكر ما هو داخل في الحقيقة (الذاتيات: الجنس والفصل)

- أقوى طرق التعريف وأدقها.
- يوصل إلى ذات الشيء.

الحدُّ الناقص

- جنس بعيد أو نقص الفصل.

تعريف غير مانع ولا مميز تامًا

الحدُّ التام

- الجنس القريب + الفصل

مثال: الإنسانُ حيوان ناطق

بالرسم

بذكر ما هو خارج عن الحقيقة (العَوارض والصفات)

- يعرُف بالصفات الملازمة أو الآثار.
- أضعف من الحدِ.

الرسم الناقص

- بعرَض عام غير مميز

مثال: الإنسان شيء يمشي

الرسم التام

- بالجنس + الخاصة

مثال: الإنسان حيوان ضاحك

أهمية القول الشارح

- يُخرج المعنى من الإبهام إلى الوضوح.
- يمنع اللَّبس في الفهم والاستدلال.
- يصون الذهن من الخطأ في التصور والتصديق.
- أقوى التعاريف: الحدّ التام (يجمع الجُنس القريب + الفصل).
- الاعتماد على الذاتيات أدقّ وأوضح من الاعتماد على العوارض.

تطبيق في الاستعمال اليومي

- **التعريف الواضح يُوصل المعنى بسرعة ويزيل الإشكال.**
- **التعريف المجمل أو المبني على العوارض يسبب الغموض والخطأ.**

الباب السابع

فى مبادئ التصديق

الأول: القضايا

لما كان المقصودُ من مباحثِ التَّصديقِ هو إدراكَ النسبةِ بين الأشياءِ حُكمًا بالإثباتِ أو النفي، بحيثُ يُقالُ: هذا ثابتٌ أو غيرُ ثابتٍ، كان لا بدَّ قبلَ الخوضِ في أحكامِ هذا الحُكمِ من معرفةِ نفسِ صورتِه التي يقعُ فيها الحُكمُ، وهي القضيّةُ.

فلذلك قُدِّمَ مبحثُ القضايا، لأنّ الحكمَ بالصدقِ أو الكذبِ فرعٌ عن تصوّرِ القضيّةِ نفسِها، إذ لا يمكنُ أن يُقالَ: هذه القضيّةُ صادقةٌ أو كاذبةٌ، قبلَ أن تُفهَمَ صورتُها وما اشتملتْ عليه من النسبةِ بين الطرفينِ.

فالقضيّةُ هي قولٌ يُخبَرُ به عن شيءٍ بشيءٍ، بحيثُ يَصحُّ أن يُوصَفَ بالصدقِ أو الكذبِ، كقولِنا: ''زيدٌ قائمٌ''، فإنّ السامعَ يفهمُ منه نسبةَ القيامِ إلى زيدٍ، ثمّ بعدَ ذلك ينظرُ: أهذه النسبةُ ثابتةٌ في الواقعِ أم لا؟

فإن وافقَتِ الواقعَ كانت صادقةً، وإن خالفتْه كانت كاذبةً، لكنّ هذا النظرَ إنّما يأتي بعدَ فهمِ أصلِ النسبةِ، وهو المقصودُ بالقضيّةِ.

وبهذا يُعلَمُ أنّ القضيّةَ ليست مجرّدَ ألفاظٍ، بل هي تركيبٌ يدلُّ على نسبةٍ بين طرفينِ، أحدُهما يُحكَمُ عليه، وهو الموضوعُ، والآخرُ يُحكَمُ به، وهو المحمولُ.

ثمّ إنّ القضيّةَ تنقسمُ إلى حمليّةٍ وشرطيّةٍ، لأنّ الحُكمَ تارةً يكونُ على شيءٍ واحدٍ مباشرةً، وتارةً يكونُ على علاقةٍ بين قضيتينِ.

فأمّا الحمليّةُ فهي التي يُثبَتُ فيها أمرٌ لشيءٍ أو يُنفى عنه من غيرِ توسّطِ شرطٍ، كقولِنا: ''الإنسانُ حيوانٌ''، أو ''زيدٌ ليس بقائمٍ''، ففيها نسبةٌ مباشرةٌ بين الموضوعِ والمحمولِ، يسهلُ إدراكُها للمبتدئِ، لأنّها من أبسطِ صورِ الحُكمِ.

وأمّا الشرطيّةُ فهي التي يكونُ الحُكمُ فيها على ارتباطِ قضيتينِ، بحيثُ لا يُنظرُ إلى كلِّ واحدةٍ منهما منفردةً، بل يُنظرُ إلى العلاقةِ بينهما، وهي على قسمينِ:

فمنها المتّصلةُ، وهي ما كان فيها تعليقُ قضيةٍ على أخرى، كقولِنا: ''إن كانت الشمسُ طالعةً فالنهارُ موجودٌ''، فالمقصودُ ليس إثباتَ النهارِ فقط، بل بيانُ أنّه مرتبطٌ بطلوعِ الشمسِ، بحيثُ يُفهمُ أنّ أحدَهما متعلّقٌ بالآخرِ، وهذا الارتباطُ قد يكونُ قويًّا لازمًا، وقد يكونُ مجرّدَ موافقةٍ أو اتفاقٍ من غيرِ لزومٍ.

ومنها المنفصلةُ، وهي ما كان فيها الحكمُ بالتفريقِ بين قضيتينِ أو أكثرَ، كقولِنا: ''العددُ إمّا زوجٌ أو فردٌ''، ففيها لا يُرادُ إثباتُ واحدٍ فقط، بل بيانُ أنّ الأمرَ لا يخرجُ عن هذينِ الطرفينِ.

ثمّ إنّ هذه المنفصلةَ يُنظرُ فيها إلى حالِ الطرفينِ:

فإن كان لا يمكنُ اجتماعُهما معًا، قيلَ: مانعةُ الجمعِ،

وإن كان لا يمكنُ خلوُّهما معًا، قيلَ: مانعةُ الخلوِ،

وإن كان لا يمكنُ اجتماعُهما ولا خلوُّهما، قيلَ: مانعةُ الجمعِ والخلوِ، وهو أكملُها، لأنّه يحصرُ الأمرَ حصرًا تامًّا.

وبهذا يتبيّنُ أنّ معرفةَ القضايا هي الأساسُ الذي يُبنى عليه بابُ التَّصديقِ كلُّه، لأنّها محلُّ الحكمِ، فإذا لم تُفهَمْ على وجهِها الصحيحِ اختلَّ النظرُ في صدقِها وكذبِها، ولم يَصِحَّ بعدَ ذلك بناءُ القياسِ عليها.

في مبادئ التصديق

الأول: القضايا

لما كان المقصود من مباحث التصديق هو إدراك النسبةِ بين الأشياء حكماً بالإثبات أو النفي، بحيث يُقال: هذا ثابت أوَ غير ثابت، كان لا بَد قَبل الخوض في أحكام هذا الحكم من معرفة نفس صورته التي يقع فيها الحكم، وهي القضية.

ُفالقضية هي قول يُخبر به عن شيء بشيء، بحيث يصح أن يُوصف بالصدق أو الكذب، كقولنا: «زيد قائم»، فيفهم السامع منه نسبَة القيام إلى زيَد، ثم بعد ذلك يُنظر: أهذه النسبة ثابتة في الواقع أم لا؟ فإن وافقت الواقع كانت صادقة، وإن خالفتهَ كانت كاذبةَ.

وبهذا يُعلَم أن القضيِة ليست مجردَ ألفاظ، بل هي تركيب يدل على نسبة بين طرفين، أحدهما يُحكم عليه وهو الموضوع. والأخر يُحكم بِه وهو المحمول.

تعريف القضية

قول يُخبر به عن شيء بشيء
ويصح أن يوصف بالصدق أو الكذُبَ

الموضوع
ما يُحكم عليه

المحمَول
ما يُحكم به

تنقسم القضية إلى

الحمليّه
إثبات شيء لشيء
أو نفيه عنه مباشرةً
دون شرطِ

مثال:
- «الإنسان حيوان»
- «زيد ليس بقائم»

الشرطية
الحكم على ارتباط قضيتين

المتصلة
تعليق قضية على أخرى
مثال:
«إن كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود»

المنفصلة
التفريق بين قضيتين
أو أكثرَ
مثال:
«العدد إمًا زوج
أو فرد»

ومنها المتصلة، وهي ما كان فيها تعليق قضيةَ على أخرى، كقولنا: «إن كانت الشمس طالعةَ فالنهار موجود»، فالمقصود ليس إثبات النهار فقط، بل بيان أنه مرتبط بطلوع الشمس، بحيث يُفهم أن أحدهما متعلق بالأخر، وهذا الارتباط قد يكون قويًا لازماً، وقد يكون مجرد موافقة أو اتفاق من غير لزوم.

ومنها المنفصلة، وهي ما كان فيها الحكم بالتفريق بين قضيتين أو أكثر، كقولنا: «العدد إمَاَ زوج أو فرد»، ففيها لا يُراد إثبات واحد فقط، بل بيان أن الأمر لا يخرج عن هذين الطرفين.

ويُنظر فيها إلى حال الطرفين

مانعة الجمع
لا يمكن اجتماعَهما معًا
مثال: الدائرة إمًا زوجية أو فردية

مانعة الخلو
لا يمكن خلوُهما معًا
مثال: الإنسان إمًا قائم أو جالس

مانعة الجمع والخلو
لا يمكن اجتماعُهما ولا خلوُهما
مثال: الإنسان إمًا حيٌ أو غير حيٌ

خلاصة

معرفة القضايا هي الأساس الذي يُبنى عليه باب التصديق كلهِ،
لأنها محل الحكم، فإذا لم تُفهمَ على وجهها الصحيح
اختل النظر في صدقها وكذبها، ولم يَصَحُ بعد ذلك بناء القياس عليها.

الباب الثامن

فى مبادئ التصديق

الثانى: التناقض

التَّناقُضُ في علمِ المنطقِ هو :اختلافُ قضيتينِ في الإيجابِ والسَّلبِ، بحيثُ إذا صَدَقَتْ إحداهما كَذَبَتِ الأخرى، وإذا كَذَبَتْ إحداهما صَدَقَتِ الأخرى.ومعنى هذا أنَّ القضيتينِ المتناقضتينِ لا يمكنُ أن تكونا صادقتينِ معًا، ولا كاذبتينِ معًا، بل لا بدَّ أن تكونَ إحداهما صادقةً والأخرى كاذبةً.فالتناقضُ يوجبُ غايةَ المخالفةِ بين القضيتين.

شروطُ التناقض

لا يكونُ التناقضُ صحيحًا إلا إذا اتَّحدتِ القضيتانِ في أمورٍ، واختلفتا في الإيجابِ والسلبِ فقط.

ومن أهمّ هذه الأمور:

- اتحادُ الموضوع
- اتحادُ المحمول
- اتحادُ الزمان
- اتحادُ المكان
- اتحادُ النسبة

فإذا اختلفَ شيءٌ من ذلك، لم يكنِ التناقضُ تامًّا.

أنواعُ التناقض بين القضايا

١ .**الكلّيَّةُ الموجبةُ** مع الجزئيَّةِ السالبةِ وهي أن تكونَ إحدى القضيتينِ موجبةً كلّيَّةً، والأخرى سالبةً جزئيَّةً.

مثال:كلُّ إنسانٍ حيوانٌ ⇐ بعضُ الإنسانِ ليس بحيوانٍ

فهاتانِ القضيتانِ متناقضتانِ؛ لأنَّ الأولى تُثبتُ الحيوانيَّةَ لكلِّ إنسانٍ، والثانيةُ تنفيها عن بعضِ الإنسان.فإن صدقتِ الأولى كذبتِ الثانية، وإن صدقتِ الثانية كذبتِ الأولى.

٢ .**الجزئيَّةُ الموجبةُ** مع الكلّيَّةِ السالبةِ

مثال :بعضُ الحيوانِ إنسانٌ ⇐ لا شيء من الحيوانِ بإنسانٍ

القضيةُ الأولى تثبتُ وجودَ بعضِ الحيوانِ الذي هو إنسانٌ، أمَّا الثانيةُ فتنفي ذلك عن جميعِ الحيوان.ولذلك لا يمكنُ صدقُهما معًا.

٣ .**الكلّيَّةُ السالبةُ** مع الجزئيَّةِ الموجبةِ

مثال :لا شيء من الإنسانِ بحجرٍ ⇐ بعضُ الإنسانِ حجرٌ

الأولى تنفي أن يكونَ أيُّ إنسانٍ حجرًا، والثانيةُ تُثبتُ أنَّ بعضَ الإنسانِ حجرٌ.فبينهما تناقضٌ ظاهرٌ.

٤ .**الجزئيَّةُ السالبةُ** مع الكلّيَّةِ الموجبةِ

مثال :بعضُ الحيوانِ ليس بإنسانٍ ⇐ كلُّ حيوانٍ إنسانٌ

فالقضيةُ الأولى تنفي الإنسانيَّةَ عن بعضِ الحيوان، والثانيةُ تثبتُها لكلِّ الحيوان.ولهذا تتناقضانِ.

٥ .**الموجبةُ الشخصيَّةُ** مع السالبةِ الشخصيَّةِ

مثال :زيدٌ قائمٌ ⇐ زيدٌ ليس بقائمٍ

فالشخصُ الواحدُ لا يكونُ قائمًا وغيرَ قائمٍ في الوقتِ نفسه ومن الجهةِ نفسها.

٦ .**السالبةُ الشخصيَّةُ** مع الموجبةِ الشخصيَّةِ

مثال:زيدٌ ليس بقائمٍ ⇐ زيدٌ قائمٌ

وهذا أيضًا من التناقضِ؛ لأنَّ إحدى القضيتينِ تُثبتُ القيامَ، والأخرى تنفيه.

٧ .**الموجبةُ المهملةُ** مع الكلّيَّةِ السالبةِ

المهملةُ هي القضيةُ التي لم يُذكرْ فيها لفظٌ يدلُّ على الكلِّ أو البعضِ.

مثال :الإنسانُ حيوانٌ ⇐ لا شيء من الإنسانِ بحيوانٍ

فالأولى تُثبتُ الحيوانيَّةَ للإنسان، والثانيةُ تنفيها مطلقًا.

٨ .السالبةُ المهملةُ مع الكلِّيَّةِ الموجبةِ

مثال :الإنسانُ ليس بحيوانٍ ⇐ كلُّ إنسانٍ حيوانٌ

إحداهما تنفي، والأخرى تثبت، فبينهما تناقضٌ.

فائدةُ التناقضِ أنَّه يُعينُ على معرفةِ القضايا الصحيحةِ والفاسدةِ، ويُستعملُ في المناظراتِ والبحثِ العلميِّ؛ لأنَّ معرفةَ تناقضِ الكلامِ تدلُّ على خطئِه أو فسادِه.

في مبادئ التصديق

الثانى: التناقض

المعنى

القضيتانِ المتناقضتانِ لا يمكن أن تكونا صادقتينَ معًا، ولا كاذبتينِ معًا، بل لا بدَّ أن تكونَ إحداهما صادقةً والأخرى كاذبةً.

تعريف التناقض

التّناقضُ في علم المنطق هو: اختلافُ قضيتين في الإيجابِ والسّلبِ، بحيثُ إذا صَدقَتْ إحداهما كَذَبتِ الأخرى، وإذا كَذَبتْ إحداهما صدقتِ الأخرى.

فالتناقضُ يوجبُ غايةَ المخالفةِ بين القضيتين.

شروطُ التناقض

لا يكونُ التّناقضُ صحيحًا إلا إذا اتّحدَتِ القضيتانِ في أمور، واختلفتا في الإيجاب والسلبِ فقط.

ومن أهمِّ هذه الأمور:

- اتحادُ الموضوع
- اتحادُ المحمول
- اتحادُ الزمان
- اتحادُ المكان
- اتحادُ النسبة

فإذا اختلف شيءُ من ذلك، لم يكنِ التناقضُ تامًّا.

أنواعُ التناقض بين القضايا

1 الكلّيّة الموجبة مع الجزئيّة السالبة

مثال:
كُلُّ إنسانٍ حيوانٌ ⇐ بعض الإنسانِ ليس بحيوانٍ

الأولى تُثبتُ الحيوانيةَ لكلِّ إنسانٍ، والثانيةُ تنفيها عن بعض الإنسانِ. فإن صدقَتِ الأولى كذُبت الثانية، وإن صدقتِ الثانيةُ كذُبت الأولى.

2 الجزئيّةُ الموجبة مع الكلّيّة السالبة

مثال:
بعض الحيوانِ إنسانٌ ⇐ لا شيء من الحيوانِ بإنسانٍ

الأولى تُثبتُ وجودَ بعضُ الحيوانِ الذي هو إنسانٌ، أمّا الثانيةُ فتنفي ذلك عن جميع الحيوان. ولذلك لا يمكنُ صدقُهما معًا.

3 الكلّيّة السالبة مع الجزئيّةِ الموجبة

مثال:
لا شيء من الإنسانِ بحجرٍ ⇐ بعض الإنسانِ حجرٌ

الأولى تنفي أن يكون أيُّ إنسانٍ حجرًا، والثانيةُ تُثبتُ أنَّ بعض الإنسانِ حجرٌ. فبينهما تناقضٌ ظاهرٌ.

4 الجزئيّة السالبة مع الكلّيّة الموجبة

مثال:
بعضُ الحيوانِ ليس بإنسانٍ ⇐ كُلُّ حيوانٍ إنسانٌ

الأولى تنفي الإنسانيةَ عن بعض الحيوان، والثانيةُ تثبتُها لكلِّ الحيوان. ولهذا تتناقضانِ.

5 الموجبة الشخصيّة مع السالبة الشخصيّة

مثال:
زيدٌ قائمٌ ⇐ زيدٌ ليس بقائم

فالشخص الواحدَ لا يكون قائماً وغيرَ قائم في الوقتِ نفسه ومن الجهة نفسها.

6 السالبةُ الشخصيّة مع الموجبة الشخصيّة

مثال:
زيدٌ ليس بقائمٌ ⇐ زيدٌ قائمٌ

وهذا أيضًا من التناقض؛ لأنّ إحدى القضيتين تُثبتُ القيام، والأخرى تنفيه.

7 الموجبة المهملةُ مع الكلّيّة السالبة

مثال:
الإنسانُ حيوانٌ ⇐ لا شيء من الإنسانِ بحيوانٍ

فالأولى تُثبتُ الحيوانيةَ للإنسانِ، والثانيةَ تنفيها مطلقا.

8 السالبةُ المهملةُ مع الكلّيّة الموجبة

مثال:
الإنسانُ ليس بحيوانٍ ⇐ كُلُّ إنسانٍ حيوانٌ

إحداهما تنفي، والأخرى تثبت، فبينهما تناقضٌ.

فائدةُ التناقض

- يُعينُ على معرفة القضايا الصحيحةِ والفاسده.
- يُستعملَ في المناظراتِ والبحثِ العلميِّ.
- لأنَّ معرفة تناقض الكلام تدَلّ على خطئه أو فساده.

الباب التاسع

في مبادئ التصديق

الثالث: العكس

العَكْسُ هو :تبديلُ الموضوعِ بالمحمولِ مع بقاءِ الصِّدقِ والكذبِ على حالِهما.يعني: إذا كانتِ القضيةُ صادقةً، يكونُ عكسُها صادقًا أيضًا، وإذا كانت كاذبةً يكونُ عكسُها كاذبًا.

وينقسمُ العكسُ إلى أنواعٍ بحسبِ أنواعِ القضايا:

١ .**الموجبةُ الكلّيَّةُ** يصحُّ عكسُها إلى موجبةٍ جزئيةٍ.

مثال :كلُّ إنسانٍ حيوانٌ ⇐ بعضُ الحيوانِ إنسانٌ

ولا يجوزُ أن نقولَ :كلُّ حيوانٍ إنسانٌ؛ لأنَّ الحيوانَ أعمُّ من الإنسان.

٢ .**الموجبةُ الجزئيَّةُ** يصحُّ عكسُها إلى موجبةٍ جزئيةٍ أيضًا.

مثال :بعضُ الحيوانِ إنسانٌ ⇐ بعضُ الإنسانِ حيوانٌ

لأنَّ وجودَ بعضِ الأفرادِ ثابتٌ في الجهتين.

٣ .**السالبةُ الكلّيَّةُ** يصحُّ عكسُها إلى سالبةٍ كلّيَّةٍ.

مثال :لا شيء من الإنسانِ بحجرٍ ⇐ ولا شيء من الحجرِ بإنسانٍ

لأنَّ النفيَ ثابتٌ للطرفين.

٤ .**السالبةُ الجزئيَّةُ** لا عكسَ لها عندَ المناطقة.

مثال :بعضُ الحيوانِ ليس بإنسانٍ

فلا نستطيعُ أن نعكسَها عكسًا صحيحًا دائمًا.

٥ .**الموجبةُ الشخصيَّةُ** يصحُّ عكسُها إلى موجبةٍ شخصيَّةٍ.

مثال :زيدٌ قائمٌ ⇐ بعضُ قائمٍ زيدٌ

٦ .**السالبةُ الشخصيَّةُ**, يصحُّ عكسُها إلى سالبةٍ شخصيَّةٍ.

مثال:زيدٌ ليس بقائمٍ ⇐بعضُ قائمٍ ليس زيدًا

وفائدةُ العكسِ أنَّه يُعينُ على معرفةِ صحَّةِ القضايا والأحكام، ويُستعملُ كثيرًا في علمِ المنطقِ لإظهارِ التلازمِ بين القضايا.

الباب التاسع
في مبادئ التصديق

الثالث: العكس

العكسُ هو: تبديلُ الموضوعِ بالمحمولِ مع بقاءِ الصِّدقِ والكذبِ على حالهما.
يعني: إذا كانت القضيّةُ صادقةً، يكونُ عكسُها صادقًا أيضا،
وإذا كانت كاذبةً يكونُ عكسُها كاذبًا.

وينقسمُ العكسُ إلى أنواعِ بحسبِ أَنواعِ القضايا:

1 الموجبَةُ الكلّيَةُ
يصحُ عكسُها إلى موجبةٍ جزئيةٍ.
- مثال: كلُ إنسانٍ حيوانٌ ⇐ بعضُ الحيوان إنسانٌ
- تنبيه: ولا يجوزُ أَنْ نقول: كلُ حيوانٍ إنسانٌ؛ لانَّ الحيوانُ أعمُ من الإنسان.

2 الموجبَةُ الجزئيَّةُ
يصحُ عكسُها إلى موجبةِ جزئيَة أيضا.
- مثال: بعضُ الحيوان إنسانٌ ⇐ بعضُ الإنسانِ حيوانٌ
- السبب: لانَّ وجودَ بعض الأفراد ثابتٌ في الجهتين.

3 السالبةُ الكلِّيَةُ
يصحُ عكسُها إلى سالبةِ كلِّيَةِ.
- مثال: لا شيء من الإنسان بحجرِ ⇐ ولا شيء من الحجرِ بإنسانٍ
- السبب: لانَّ النفي ثابتَ للطرفين.

4 السالبةُ الجزئيَّةَ
لا عكس لها عندَ المناطقَة.
- مثال: بعضُ الحيوان ليس بإنسانٍ
- تنبيه: فلا نستطيعُ أنْ نعكسَها عكسًا صحيحًا دائمًا.

5 الموجبةُ الشخصيَّة
يصحُ عكسُها إلى موجبةِ شخصيَّة.
- مثال: زيدُ قائمُ ⇐ بعض قائمِ زيدُ
- ملاحظة: ببقى الصَّدقُ والكذبَ كما هو.

6 السالبةُ الشخصيَّةَ
يصحُ عكسُها إلى سالبة شخصيَّة.
- مثال: زيدُ ليس بقائمِ ⇐ بعض قَائمِ ليس زيدًا
- ملاحظة: ببقى الصَّدقُ والكذبُ كما هو.

لعاةُ وفائدةِ: أنَهُ يُعينُ على معرفةِ صحَةِ القضايا والأحكام،
ويُستعملُ كَثيراً في علم المنطقِ لإظهار التلازمِ بين القضايا.

الباب العاشر

فى مقاصد التصديق

القياس باعتبار الصورة: القياس الاقتراني

فصل في أركان القياس الاقتراني وحدوده و فصل في أشكال القياس

القياس الاقتراني هو طريقة للتفكير نصل بها إلى نتيجة من مقدمتين.

فكل قياس يتكوَّن من:

- مقدمة صغرى
- مقدمة كبرى
- نتيجة

ومثال ذلك:كل إنسان حيوان – وكل حيوان جسم = فينتج: كل إنسان جسم, فالنتيجة هنا هي:كل إنسان جسم

وفي القياس ثلاثة حدود:

- الحد الأصغر

فالحد الأصغر هو موضوع النتيجة، أي الكلمة التي يأتي عليها الحكم في النتيجة.وفي المثال السابق كلمة «إنسان» هي الحد الأصغر؛ لأننا قلنا: كل إنسان جسم

- الحد الأكبر

وأما الحد الأكبر فهو محمول النتيجة، أي الشيء الذي حُكم به على الموضوع.فكلمة «جسم» هي الحد الأكبر؛ لأنها خبر النتيجة.

- الحد الأوسط

وأما الحد الأوسط فهو اللفظ الذي يتكرر بين المقدمتين، ويكون واسطةً للانتقال إلى النتيجة.وفي المثال كلمة «حيوان» تكررت في المقدمتين، فهي الحد الأوسط.

ثم إن المقدمة التي تشتمل على الحد الأصغر تسمى مقدمة صغرى، وهي هنا:كل إنسان حيوان

والمقدمة التي تشتمل على الحد الأكبر تسمى مقدمة كبرى، وهي هنا:كل حيوان جسم

ثم إن أشكال القياس تختلف بحسب موضع الحد الأوسط في المقدمتين, و هي أربعة أنواع:

- الشكل الأول

فإن كان الحد الأوسط محمولًا في الصغرى وموضوعًا في الكبرى سُمِّي الشكل الأول، مثل:

كل إنسان حيوان – كل حيوان جسم :فينتج: كل إنسان جسم.

فالحد الأوسط وهو «حيوان» وقع محمولًا في الصغرى؛ لأننا قلنا: «الإنسان حيوان»، ووقع موضوعًا في الكبرى؛ لأننا قلنا: الحيوان جسم.وهذا الشكل هو أوضح الأشكال وأسهلها.

- الشكل الثاني

وإن كان الحد الأوسط محمولًا في المقدمتين سُمِّي الشكل الثاني، مثل:

كل إنسان حيوان – ولا شيء من الحجر بحيوان :فينتج: لا شيء من الإنسان بحجر.

فالحد الأوسط وهو «حيوان» جاء محمولًا في الجملتين معًا.

- الشكل الثالث

وإن كان الحد الأوسط موضوعًا في المقدمتين سُمِّي الشكل الثالث، مثل:

كل إنسان حيوان – وكل إنسان ناطق: فينتج: بعض الحيوان ناطق.

فالحد الأوسط وهو «إنسان» وقع موضوعًا في المقدمتين جميعًا.

- الشكل الرابع
- وإن كان الحد الأوسط موضوعًا في الصغرى ومحمولًا في الكبرى سُمِّي الشكل الرابع، مثل:

كل ناطق إنسان – وكل إنسان حيوان: فينتج: بعض الحيوان ناطق.

فالحد الأوسط وهو «إنسان» وقع موضوعًا في الصغرى، ومحمولًا في الكبرى, وهذا الشكل أبعد الأشكال عن الطبع؛ لأنه يحتاج إلى تأمل أكثر من غيره.

وخلاصة الأمر أن الفرق بين الأشكال الأربعة إنما هو في مكان الحد الأوسط فقط، ولذلك ينبغي للطالب أن يركّز على موضع الحد الأوسط حتى يستطيع تمييز كل شكل من أشكال القياس بسهولة.

فصل في ضروب القياس في شروط إنتاج الأشكل الأربعة

اعلم أن كل شكل من أشكال القياس الأربعة له صور كثيرة تسمى ضروبًا، وسبب ذلك أن كل مقدمة قد تكون موجبة كلية، أو موجبة جزئية، أو سالبة كلية، أو سالبة جزئية. فإذا تركبت مقدمة مع أخرى حصل من ذلك ستة عشر احتمالًا في كل شكل.لكن هذه الضروب ليست كلها صحيحة منتجة للنتيجة، بل منها ما ينتج، ومنها ما لا ينتج ويسمى عقيمًا. ولذلك احتاج المناطقة إلى بيان الشروط التي إذا وُجدت صح القياس وأنتج النتيجة.

- فأما **الشكل الأول** فله شرطان :الأول: أن تكون الصغرى موجبة, فإذا كانت الصغرى سالبة لم ينتج القياس.

  والثاني: أن تكون الكبرى كلية, فإذا كانت الكبرى جزئية لم يصح الحكم على جميع أفراد النتيجة.

  ولهذا لا ينتج الشكل الأول إلا أربعة ضروب مشهورة:

  - الأول: أن تكون الصغرى موجبة كلية، والكبرى موجبة كلية، مثل:كل إنسان حيوان – وكل حيوان جسم فينتج: كل إنسان جسم.وهذا ينتج موجبة كلية.
  - الثاني: أن تكون الصغرى موجبة كلية، والكبرى سالبة كلية، مثل:كل إنسان حيوان.ولا شيء من الحيوان بحجر.فينتج: لا شيء من الإنسان بحجر.وهذا ينتج سالبة كلية.
  - الثالث: أن تكون الصغرى موجبة جزئية، والكبرى موجبة كلية، مثل:بعض الإنسان كاتب .وكل كاتب متعلم.فينتج: بعض الإنسان متعلم.وهذا ينتج موجبة جزئية.
  - الرابع: أن تكون الصغرى موجبة جزئية، والكبرى سالبة كلية، مثل:بعض الإنسان كاتب.ولا شيء من الكاتب بجاهل.فينتج: بعض الإنسان ليس بجاهل.وهذا ينتج سالبة جزئية.

  ولهذا قالوا إن الشكل الأول أكمل الأشكال؛ لأنه وحده ينتج الأنواع الأربعة كلها، وهي:

  - الموجبة الكلية
  - السالبة الكلية
  - الموجبة الجزئية
  - السالبة الجزئية

  ولذلك اعتمده المناطقة أكثر من غيره، وجعلوه أصلًا في الاستدلال.

- وأما **الشكل الثاني** فله شرطان أيضًا:الأول: كلية الكبرى.

  والثاني: اختلاف المقدمتين في الكيف

  ومعنى اختلاف الكيف أن تكون إحدى المقدمتين موجبة والأخرى سالبة، فلا تكونان موجبتين معًا ولا سالبتين معًا.وذلك لأن الموجبتين قد تعطيان نتيجة صحيحة أحيانًا وفاسدة أحيانًا، فلا يحصل الضبط.

  - ✓ فمن أمثلة فساد الموجبتين:كل إنسان حيوان – وكل فرس حيوان:فينتج على سبيل الخطأ: كل إنسان فرس.وهذا باطل؛ لأن اشتراك الشيئين في وصف واحد لا يقتضي اتحادهما.
  - ✓ وقد تصدق الموجبتان أحيانًا، مثل:كل إنسان حيوان – وكل ناطق حيوان .لكن لما لم يكن الحكم مطردًا اشترطوا اختلاف الكيف.

  ولذلك لا ينتج الشكل الثاني إلا السوالب، أي:

- السالبة الكلية
- السالبة الجزئية

- وأما **الشكل الثالث** فشرطه:إيجاب الصغرى، وكلية إحدى المقدمتين .

ولا ينتج هذا الشكل إلا نتائج جزئية، فلا ينتج كلية أبدًا.وسبب ذلك أن الحد الأوسط فيه يكون موضوعًا في المقدمتين، والحكم على جميع أفراد الحد الأوسط لا يقتضي الحكم على جميع أفراد النتيجة.

ومثاله:كل إنسان حيوان – وكل إنسان ناطق:فينتج: بعض الحيوان ناطق.

ولا يجوز أن نقول: كل حيوان ناطق؛ لأن الحيوانات كثيرة، وليس كلها ناطقة.فلهذا كانت نتائج الشكل الثالث جزئية دائمًا.

- وأما **الشكل الرابع** فهو أبعد الأشكال عن الطبع، وأصعبها فهمًا؛ لأن ترتيب الحدود فيه غير معتاد في الذهن.

ومن أشهر شروطه:إذا كانت الصغرى موجبة جزئية وجب أن تكون الكبرى سالبة كلية.وإلا اشترطوا ألَّا تجتمع الخستان في المقدمتين.

والمراد بالخستين:السلب و الجزئية

فلا يجتمع في المقدمتين:سالبتان ولا جزئيتان ولا سالبة مع جزئية إلا في صور مخصوصة ذكرها أهل المنطق .ولهذا كان الشكل الرابع أقل استعمالًا، وأشد احتياجًا إلى التأمل والدقة.

فصل في قاعدة: النتيجة تتبع أخس المقدمتين

هذه قاعدة مهمة جدًّا في باب القياس، وهي:النتيجة تتبع أخس المقدمتين في الكيف والكم

ومعنى ذلك أن النتيجة لا تكون أقوى من أضعف المقدمتين، بل تتبعها.

فالمراد بالكيف هنا:

- الإيجاب
- والسلب

والمراد بالكم:

- الكلية
- والجزئية

ثم إن المناطقة جعلوا السلب أخس من الإيجاب، وجعلوا الجزئية أخس من الكلية.

ومعنى «أخس» هنا: أضعف وأقل قوة في إفادة الحكم.

فإذا كانت إحدى المقدمتين سالبة، وجب أن تكون النتيجة سالبة أيضًا؛ لأن السلب أضعف من الإيجاب، والنتيجة تتبعه.

وكذلك إذا كانت إحدى المقدمتين جزئية، وجب أن تكون النتيجة جزئية؛ لأن الجزئية أضعف من الكلية.

ومثال ذلك:بعض الإنسان كاتب – ولا شيء من الكاتب بجاهل:فينتج: بعض الإنسان ليس بجاهل.

فنلاحظ هنا أن المقدمة الأولى جزئية؛ لأنها بدأت بقولنا: بعض الإنسان فلذلك صارت النتيجة جزئية أيضًا، فلم نقل: «كل إنسان ليس بجاهل»، بل قلنا: بعض الإنسان ليس بجاهل

ونلاحظ أيضًا أن المقدمة الثانية سالبة؛ لأنها نفت الحكم بقولنا: «لا شيء من الكاتب بجاهل.فلذلك صارت النتيجة سالبة كذلك، فقلنا: ليس بجاهل

فكأن القاعدة تقول:إذا دخل السلب في المقدمتين ظهر في النتيجة.وإذا دخلت الجزئية في المقدمتين ظهرت في النتيجة.

ولهذا قالوا:

- السالبة تُنتج سالبة .
- والجزئية تُنتج جزئية .

أما إذا كانت المقدمتان كلتاهما موجبتين كليتين، جاز أن تكون النتيجة موجبة كلية،

مثل:كل إنسان حيوان – وكل حيوان جسم:فينتج: كل إنسان جسم.

فهنا لم يوجد سلب ولا جزئية، فجاءت النتيجة قوية، وهي موجبة كلية.

فصل في رد الأشكال إلى الشكل الأول

اعلم أن الشكل الأول هو أصل الأشكال كلها، وأقواها وأوضحها؛ لأن الذهن يفهمه بسهولة، ولأن شروط إنتاجه قليلة وواضحة. ولهذا كان المناطقة يردون بقية الأشكال إليه حتى يتبين وجه صحة القياس.ومعنى ردِّ الأشكال إلى الشكل الأول: تحويل القياس من صورةٍ إلى صورة الشكل الأول، حتى يسهل استخراج النتيجة.ويكون هذا الرد غالبًا بواسطة العكس و قد سبق بيان العكس.

فكيفيته:

- **فالشكل الثاني** يُرد إلى الشكل الأول بعكس الكبرى.

مثاله:كل إنسان حيوان – ولا شيء من الحجر بحيوان.

فهذا من الشكل الثاني؛ لأن الحد الأوسط وهو «حيوان» وقع محمولًا في المقدمتين.ولكي نرده إلى الشكل الأول نعكس الكبرى، فنقول بدل:ولا شيء من الحجر بحيوان صار نقول:ولا شيء من الحيوان بحجر

فيصير القياس هكذا:كل إنسان حيوان – ولا شيء من الحيوان بحجر: فينتج: لا شيء من الإنسان بحجر.

فالحد الأوسط هنا وهو «حيوان» صار محمولًا في الصغرى وموضوعًا في الكبرى، فصار من الشكل الأول.

- وأما **الشكل الثالث** فيُرد إلى الشكل الأول بعكس الصغرى.

مثاله:كل إنسان حيوان – وكل إنسان ناطق.

فالحد الأوسط هنا وهو «إنسان» موضوع في المقدمتين، ولذلك كان من الشكل الثالث.

فنقوم بعكس الصغرى، وهي:كل إنسان حيوان فنعكسها إلى: بعض الحيوان إنسان, لأن الكلية الموجبة ينعكس منها جزئية موجبة.

فيصير القياس: بعض الحيوان إنسان – وكل إنسان ناطق: فينتج: بعض الحيوان ناطق.

فصار الحد الأوسط وهو «إنسان» محمولًا في الصغرى وموضوعًا في الكبرى، فتحول القياس إلى الشكل الأول.

- وأما **الشكل الرابع** فيُرد إلى الشكل الأول إمَّا بعكس ترتيب المقدمتين، أو بعكسهما معًا، بحسب صورة القياس.

وإنما احتاجوا إلى هذا الرد؛ لأن الشكل الأول هو الميزان الذي تُعرف به صحة سائر الأشكال، ولهذا قالوا:الشكل الأول أصل القياس، وما سواه فرعٌ عليه

القياس الاقتراني

أشكال القياس

تختلف الأشكال بحسب موضع الحد الأوسط في المقدمتين، وهي أربعة أنواع:

الشكل الأول
الحد الأوسط محمول في الصغرى، وموضوع في الكبرى.
كلُ حيوان جسم ← الحد الأوسط (حيوان) ← كلُ إنسان حيوان

الشكل الثاني
الحد الأوسط محمول في المقدمتين.
لا شيء من الحجر بحيوان ← الحد الأوسط (حيوان) ← كل إنسان حيوان

الشكل الثالث
الحد الأوسط موضوع في المقدمتين.
كلُ إنسان ناطق ← الحد الأوسط (إنسان) ← كلُ إنسان حيوان

الشكل الرابع
الحد الأوسط موضوع في الصغرى، ومحمول في الكبرى.
كلُ إنسان حيوان ← الحد الأوسط (إنسان) ← كلُ ناطق إنسان

أركان القياس الاقتراني وحدوده

القياس الاقتراني هو طريقة للتفكير نصل بها إلى نتيجة من مقدمتين.
فكل قياس يتكون من:

مقدمة صغرى ← مقدمة كبرى ← نتيجة

مثال: كل إنسان حيوان – وكل حيوان جسم = فينتج: كل إنسان جسم

حدوده

الحد الأصغر
موضوع النتيجة، أي الكلمة التي يُحكم عليها في النتيجة.
مثال: إنسان

الحد الأوسط
اللفظ الذي يتكرر بين المقدمتين ويكون واسطة للانتقال إلى النتيجة.
مثال: حيوان

الحد الأكبر
محمول النتيجة، أي الشيء الذي حُكم به على الموضوع.
مثال: جسم.

المقدمة الصغرى
هي التي تشتمل على الحد الأصغر.
مثال: كلُ إنسان حيوان

المقدمة الكبرى
هي التي تشتمل على الحد الأكبر.
مثال: كل حيوان جسم

ضروب القياس في شروط إنتاج الأشكال الأربعة

الشكل الأول

شرطان:
① أنْ تكون الصغرى موجبة.
② أن تكون الكبرى كلية.

ينتج منه أربعة ضروب:
(جميع أنواع النتائج)
- موجبة كلية
- سالبة كلية
- موجبة جزئية
- سالبة جزئية

⭐ لذلك هو أكمل الأشكال وأقواها.

الشكل الثاني

شرطان:
① كلّية الكبرى.
② اختلاف المقدمتين في الكيف (موجبة مع سالبة).

ينتج منه:
- سالبة كلية
- سالبة جزئية

⚠ لا ينتج إذا كانت المقدمتان موجبتين أو سالبتين معاً.

الشكل الثالث

شرطه:
- إيجاب الصغرى
- كلّية إحدى المقدمتين.

ينتج منه:
- نتائج جزئية فقط

⚠ ولا ينتج كلية أبدًا.

الشكل الرابع

من أشهر شروطه:
- إذا كانت الصغرى موجبة جزئية وجب أن تكون الكبرى سالبة كلية.

⭐ أقل الأشكال استعمالاً، وأبعدها عن الطبع.

رد الأشكال إلى الشكل الأول

الشكل الأول هو أصل الأشكال، ويرد إليه الباقي غالبًا بواسطة العكس.

الشكل الثاني ← كلُ إنسان حيوان – نعكس الكبرى – لا شيء من الحجر بحيوان ← لا شيء من الحيوان بحجر
فيصير من الشكل الأول.

الشكل الثالث ← كلُ إنسان حيوان – نعكس الصغرى – كلُ إنسان ناطق ← بعض الحيوان إنسان
فيصير من الشكل الأول.

الشكل الرابع ← يُرد بعكس ترتيب المقدمتين، أو بعكسهما معاً.

قاعدة: النتيجة تتبع أخس المقدمتين

النتيجة تتبع أخس المقدمتين في الكيف والكم.

في الكيف:
السلب أخس من الإيجاب، فإن كانت إحدى المقدمتين سالبة وجب أن تكون النتيجة سالبة.

في الكم:
الجزئية أخس من الكلية، فإن كانت إحدى المقدمتين جزئية وجب أن تكون النتيجة جزئية.

أمثلة توضيحية

بعض الإنسان كاتب – ولا شيء من الكاتب بجاهل
فينتج: بعض الإنسان ليس بجاهل.

لأن المقدمة الأولى جزئية فالنتيجة جزئية.

لأن المقدمة الثانية سالبة فالنتيجة سالبة.

إذا دخل السلب أو الجزئية في المقدمتين ظهر في النتيجة.

خلاصة

القياس هو أداة قوية للاستدلال الصحيح، وفهم أركانه وحدوده وأشكاله وشروطه وقواعده يعين على بناء الأحكام السليمة والوصول إلى نتائج يقينية.

الباب الحادى عشر

فى مقاصد التصديق

القياس باعتبار الصورة: القياس الاستثنائي

اعلمْ أنَّ القياسَ الاستثنائيَّ هو:القياسُ المركَّبُ من مقدِّمتين:

- الأولى: قضية شرطية
- والثانية: قضية استثنائية

وسُمِّي استثنائيًّا؛ لأنَّ النتيجة تُستخرج فيه بواسطة الاستثناء، كقولنا: لكن.

وينقسم القياس الاستثنائي إلى قسمين:

1. استثنائي اتصالي
2. استثنائي انفصالي

- **أولًا: القياس الاستثنائي الاتصالي**

وهو ما كانت فيه القضية الشرطية متصلة.مثل قولنا: إذا كان هذا إنسانًا فهو حيوان.

فهنا: هذا إنسان يسمى: المقدم

فهو حيوان يسمى: التالي

والمقدَّم ملزوم، والتالي لازم.ومعنى ذلك: إذا وُجد الإنسان وُجد الحيوان ضرورةً، لكن وجود الحيوان لا يستلزم وجود الإنسان؛ لأنه قد يكون فرسًا أو غيره. وكذلك إذا انتفى الحيوان انتفى الإنسان قطعًا، أما إذا انتفى الإنسان فلا يلزم انتفاء الحيوان؛ إذ قد يكون الموجود فرسًا.

أحوال القياس الاستثنائي الاتصالي, له أربع حالات:

- وضع المقدم ينتج وضع التالي أي: إثبات المقدم يوجب إثبات التالي.

  مثل :إذا كان هذا إنسانًا فهو حيوان لكنه إنسان، فهو حيوان.
- وضع التالي لا ينتج وضع المقدم

  مثل :إذا كان هذا إنسانًا فهو حيوان، لكنه حيوان .فلا يلزم أن يكون إنسانًا؛ لجواز أن يكون فرسًا.
- رفع التالي ينتج رفع المقدم أي: نفي التالي يوجب نفي المقدم .

  مثل :إذا كان هذا إنسانًا فهو حيوان، لكنه ليس بحيوان، فليس بإنسان.
- رفع المقدم لا ينتج رفع التالي

  مثل :إذا كان هذا إنسانًا فهو حيوان، لكنه ليس بإنسان.فلا يلزم أن لا يكون حيوانًا؛ لجواز أن يكون فرسًا.

خلاصة القواعد في المتصلة

- وضع المقدم ⟶ ينتج وضع التالي
- رفع التالي ⟶ ينتج رفع المقدم
- أما وضع التالي فلا ينتج
- وكذلك رفع المقدم لا ينتج

- **ثانيًا: القياس الاستثنائي الانفصالي**

وهو ما كانت فيه القضية الشرطية منفصلة .وينقسم إلى ثلاثة أقسام:

- منفصلة حقيقية

وهي التي يمتنع فيها اجتماع الطرفين وارتفاعهما معًا.

مثل :العدد إما زوج وإما فرد .فالعدد لا يمكن أن يكون زوجًا وفردًا معًا، ولا يمكن أن يكون لا زوجًا ولا فردًا.

أحكامها:

- ✓ وضع أحد الطرفين ينتج رفع الآخر

مثل :العدد إما زوج أو فرد، لكنه زوج، فليس بفرد .

وكذلك :لكنه فرد، فليس بزوج.

- ✓ رفع أحد الطرفين ينتج وضع الآخر

مثل :لكنه ليس بزوج، فهو فرد .

وكذلك :لكنه ليس بفرد، فهو زوج.

- مانعة الجمع

وهي التي لا يمكن اجتماع الطرفين فيها، لكن يمكن ارتفاعهما.

مثل :هذا الشيء إما حجر أو شجر .فالشيء الواحد لا يكون حجرًا وشجرًا معًا، لكن قد لا يكون حجرًا ولا شجرًا، بل يكون حيوانًا.

أحكامها:

- ✓ وضع أحد الطرفين ينتج رفع الآخر

مثل :لكنه حجر، فليس بشجر.

وكذلك :لكنه شجر، فليس بحجر.

- ✓ أما رفع أحدهما فلا ينتج شيئًا

مثل :لكنه ليس بحجر.فلا يلزم أن يكون شجرًا؛ لأنه قد يكون حيوانًا.

- مانعة الخلو

وهي التي لا يمكن ارتفاع الطرفين فيها، لكن يمكن اجتماعهما.

مثل :المؤمن إما مثاب في الدنيا أو في الآخرة.فلا يمكن أن لا يثاب في الدنيا ولا في الآخرة معًا، لكن قد يثاب فيهما جميعًا.

أحكامها:

- ✓ رفع أحد الطرفين ينتج وضع الآخر

مثل :لكنه لا يثاب في الدنيا، فهو مثاب في الآخرة.

وكذلك :لكنه لا يثاب في الآخرة، فهو مثاب في الدنيا.

- ✓ أما وضع أحدهما فلا ينتج شيئًا

مثل :لكنه مثاب في الدنيا.فلا يلزم نفي ثوابه في الآخرة؛ لأنه قد يثاب فيهما معًا.

في مقاصد التصديق

القياس ياعتبار الصورة: القياس الاستثنائي

اعلم أن القياس الاستثنائي هو:
القياس المركَّب من مقدَّمتين:
- الأولى: قضية شرطية
- والثانية: قضية استثنائية

وسمِّي استثنائيا؛ لأنَّ النتيجة تُستخرج فيه بواسطة الاستثناء، كقولنا: لكن.

وينقسم القياس الاستثنائي إلى قسمين:

1. استثنائي اتصالي
2. استثنائي انفصالي

أولا: القياس الاستثنائي الاتصالي

وهو ما كانت فيه القضية الشرطية متصلة.
مثل قولنا: إذا كان هذا إنسانًا فهو حيوان.

هذا إنسان (المقدم) ← فهو حيوان (التالي)

والمقدَّم ملزوم، والتالي لازم.

وَمعنَى ذلك: إذا وُجدَ الإنسان وُجد الحيوان ضرورةً، لكنَ وجود الحيوان لا يستَلزِم وجودَ الإنسان؛ لأنه قد يكون فرساً أو غيره. وكذلك إذا انتفى الحيوان انتفى الإنسان قَطعًا، أما إذا انتفى الإنسان فلا يلزم انتفاء الحيوان؛ إذ قد يكون الموجود فرساً.

أحوال القياس الاستثنائي الاتصالي، له أربع حالات:

1 وضع المقدم ينتّج وضع التالي
أيَ: إثبات المقدم يوجب إثبات التالي.
مثال: إذا كان هذا إنساناً فهو حيوان لكنّه إنسان، فهو حيوان.

2 وضع التالي لا ينتّج وضع المقدم
مثال: إذَا كان هذا إنساناً فهو حيوان، لكنه حيوان.
فلا يلزم أن يكون إنسانًا؛ لجواز أن يكون فرساً.

3 رفع التالي ينتّج رفع المقدم
أي: نفي التالي يوجب نفي المقدم.
مثال: إذا كان هذا إنسانًا فهو حيوان،
لكنه ليس بحيوان، فليس بإنسان.

4 رفع المقدم لا ينتّج رفع التالي
مثال: إذا كان هذا إنسانًا فهو حيوان،
لكنه ليس بإنسان. فلا يلزم أن لا يكون حيوانًا؛
لجواز أن يكون فرساً.

خلاصة القواعد في المتصلة

- ✓ وضع المقدم ← ينتج وضع التالي
- ✓ رفع التالي ← ينتج رفع المقدم
- ✗ أما وضع التالي فلا ينتّج
- ✗ وكذلك رفع المقدم لا ينتّج

ثانيا: القياس الاستثنائي الانفصالي

وهو ما كانت فيه القضية الشرطية منفصلة. وينقسم إلى ثلاثة أقسام:

1 منفصلة حقيقية

وَهي التي يمتنعُ فيها اجتماعُ الطرفين وارتَفاعهما معاً.
وفع الاخر معًا.
وإما فرَد. فالعدد لا يمكَنُ أنَ يكون زوجًا وفرذا، معًا، ولا يمكَنُ لا زوْجًا ولا فرذًا.

أحكامها:

✓ وضع أحدُ الطرفين ينتج رفع الأخر
مثل: العدد إما زوج أو فرد.
لكنه زوج، فليس بفرد.
وكذلك: لكنه فرد، فليس بزوج.

✓ رفع أحد الطرفين ينتجُ وَضع الأخر
مثل: لكنه ليس بزوج، فهو فرد.
وكذلك: لكنه ليس بفرد، فهو زوج.

2 مانعة الجمع

وهي التي لا يمكن اجتماع الطرفين فيها، لكن يمكن ارتفاعهما.
مثل: هذا الشيء إما حجر أو شجر.
فالشيء الواحد لا يكون حجراً وشجرا معًا،
لكن قد لا يكون حجراً ولا شجراً،
بل يكون حيوانًا.

أحكامها:

✓ وضع أحد الطرفين ينتج رفع الأخر
مثل: لكنه حجر، فليس بشجر.
وكذلك: لكنه شجر، فليس بحجر.

✓ أما رفع أحدهما فلا ينتج شيئا
مثل: لكنه ليس بحجر.
فلا يلزم أن يكون شجرا؛
لأنه قد يكون حيوانًا.

3 مانعة الخلو

وهي التي لا يمكن ارتفاع الطرفين فيها، لكن يمكن اجتماعهما.
مثل: المؤمن إما مثاب في الدنيا أو في الآخره.
فلا يمكن أن لا يثاب في الدنيا ولا في الآخرة معًا،
لكن قد يثاب فيهما جميعا.

أحكامها:

✓ رفع أحد الطرفين ينتج وضع الأخر
مثل: لكنه لا يثاب في الدنيا،
فهو مثاب في الآخرة.
وكذلك: لكنه لا يثاب في الآخرة،
فهو مثاب في الدنيا.

✓ أما وضع أحدهما فلا ينتج شيئا
مثل: لكنه مثاب في الدنيا.
فلا يلزم نفي ثوابه في الآخرة؛
لأنه قد يثاب فيهما معًا.

وُفائدَة العكس أنهُ يُعينُ على معرفة صحةَ القضايا والأحكام،
ويُستعمل كُثيراً في علم المنطقِ لإظهارِ التلازمِ بينَ القضايا.

الباب الثانى عشر
فى مقاصد التصديق
القياس باعتبار المادة

اعلمْ أنَّ القياسَ لا يكونُ صحيحًا إلّا إذا اجتمعَ فيه أمران:

1. صحَّةُ الصُّورة .
2. وصِدقُ المادَّة .

معنى صورةِ القياس:

صورةُ القياسِ هي ترتيبُ المقدِّماتِ على الوجهِ الصحيحِ الَّذي وضعه أهلُ المنطق، بحيثُ تكونُ النتيجةُ لازمةً عنها.فإذا كانت المقدِّماتُ مرتَّبةً ترتيبًا صحيحًا، قيل: صورةُ القياسِ صحيحة.و قد سبق بيانه.

معنى مادَّةِ القياس:

وأمّا مادَّةُ القياس، فهي نفسُ القضايا المذكورةِ في المقدِّمات، هل هي صادقةٌ أو كاذبة.فقد تكونُ صورةُ القياسِ صحيحةً، لكن تكونُ المادَّةُ كاذبة، فتخرجُ النتيجةُ كاذبة.مثالُ ذلك أن يُشيرَ إنسانٌ إلى صورةِ فرسٍ مرسومةٍ على الجدار، ثم يقول :هذا فرس ,وكلُّ فرسٍ صاهل = فالنتيجة :هذا صاهل .

فهنا صورةُ القياسِ صحيحة؛ لأنَّ المقدِّمتين مرتَّبتان ترتيبًا صحيحًا، لكنَّ النتيجةَ كاذبة؛ لأنَّ المادَّةَ كاذبة، إذ المشارُ إليه ليس فرسًا حقيقيًّا، بل صورةُ فرسٍ فقط.فلذلك لا يكفي في صحَّةِ القياسِ صحَّةُ صورتِه فقط، بل لا بدَّ أيضًا من صدقِ موادِّه ومقدِّماته.

ولهذا قالوا:

- فسادُ الصورةِ يمنعُ الإنتاج .
- وفسادُ المادَّةِ يوجبُ كذبَ النتيجة .

القضايا اليقينيَّة

القضايا اليقينيَّة هي القضايا التي يجزمُ العقلُ بها جزمًا لا شكَّ فيه، من غيرِ حاجةٍ إلى نظرٍ طويلٍ أو استدلالٍ كثير .وهي أصلُ البرهان، لأنَّ البرهانَ لا يتركَّبُ إلّا من قضايا يقينيَّة.

والقضايا اليقينيَّة سبعةُ أنواع:

- **الأوَّل**: الأوَّليَّات

وهي القضايا التي يكفي في الحكمِ بها مجرَّدُ تصوُّرِ الطرفين، من غيرِ احتياجٍ إلى تجربةٍ أو دليلٍ خارجي.فمتى تصوَّر العقلُ الموضوعَ والمحمولَ، حكمَ بالنسبةِ بينهما فورًا.

كقولنا: الكلُّ أعظمُ من الجزء .

الواحدُ نصفُ الاثنين .

فإنَّ العقلَ بمجردِ فهمِ معنى الكلِّ والجزءِ يجزمُ بأنَّ الكلَّ أكبرُ من الجزء.

- **الثاني**: المحسوسات

وهي القضايا التي تُدرَكُ بالحواسّ الظاهرة، كالبصرِ والسمعِ والشمّ والذوقِ واللمس.

كقولنا :النارُ محرقة ,العسلُ حلو ,الحريرُ ناعم .

فهذه أمورٌ يُدرِكُها الإنسانُ بالحسّ مباشرةً، فلا يحتاجُ فيها إلى استدلال.

- **الثالث**: الوجدانيَّات

وهي ما يُدرَكُ بالحسّ الباطن، أي بالأمورِ الموجودةِ داخلَ النفس.

كقولنا :نحنُ نجوع ,ونحنُ نعطش, ونحنُ نفرحُ ونحزن .

فهذه أمورٌ يجدُها الإنسانُ في نفسِه يقينًا، ولا يمكنه الشكُّ فيها.

- **الرابع**: المجرَّبات

وهي القضايا التي ثبتَت بالتجربةِ المتكرِّرة.ومعناها أنَّ الإنسانَ يرى شيئًا يتكرَّرُ مرَّاتٍ كثيرةً على صورةٍ واحدة، فيحكمُ العقلُ بسببِ هذا التكرارِ بثبوتِ العلاقةِ بين الأمرين.

كقولنا :البنادولُ مسكِّنٌ للصداع .

فإنَّا جرَّبناه مرارًا، فكلَّما استُعملَ خفَّ الصداع، فحكمَ العقلُ بذلك.فاليقينُ هنا حصلَ بسببِ كثرةِ التجربة.

- **الخامس**: الحدسيَّات

وهي القضايا التي ينتقلُ الذهنُ إليها بسرعةٍ بسببِ كثرةِ الملاحظةِ والتكرار، لكن من غيرِ مباشرةِ الفعلِ والتجربة.

فالفرقُ بين المجرَّبات والحدسيَّات:

- أنَّ المجرَّباتِ تحصلُ بفعلٍ مباشرٍ منَّا .
- وأمّا الحدسيَّاتُ فتُعرفُ بالملاحظةِ السريعةِ والتأمُّل.

كقولنا :نورُ القمرِ مستفادٌ من الشمس.

فإنَّ الناسَ لاحظوا تغيُّرَ نورِ القمرِ بحسبِ قربِه من الشمسِ وبعدِه عنها، فانتقلَ الذهنُ سريعًا إلى أنَّ نورَه مأخوذٌ من الشمس.

وكذلك قولُهم :ماءُ الآبارِ متَّصلٌ بالأنهار .لأنَّ ماءَ البئرِ يزيدُ عند زيادةِ ماءِ النهر، وينقصُ عند نقصانه.

- **السادس**: المتواترات

وهي القضايا التي ثبتَت بخبرِ جماعةٍ كثيرةٍ يستحيلُ عادةً اتِّفاقُهم على الكذب.ويشترطُ أن يكونَ اعتمادُهم على الحسِّ والمشاهدة.كالعلمِ بوجودِ البلدانِ البعيدةِ التي لم نرها، فإنَّا نعلمُ وجودَها يقينًا بسببِ تواترِ الأخبارِ عنها.

- **السابع**: الفطريَّات

وتُسمَّى أيضًا:القضايا التي قياساتُها معها.وهي القضايا التي يكونُ دليلُها حاضرًا في الذهن، فلا يحتاجُ العقلُ إلى استحضارِه والتفكيرِ فيه.

كقولنا :الأربعةُ زوج .

فإنَّ العقلَ يعلمُ أنَّ الزوجَ هو ما ينقسمُ بمتساويين، والأربعةُ كذلك، فيحكمُ فورًا بأنَّها زوج .فالدليلُ موجودٌ في الذهنِ دائمًا، ولذلك سُمِّيت فطريَّة.

فصلٌ في أنواعِ الأقيسةِ والصناعاتِ الخمس

القياسُ يختلفُ باختلافِ نوعِ المقدِّماتِ التي يتركَّبُ منها.

- **الأوَّل**: البرهان و هو:قياسٌ مؤلَّفٌ من مقدِّماتٍ يقينيَّة

والغرضُ منه إفادةُ اليقين.وهو أقوى أنواعِ القياس، وأشرفُ الصناعاتِ المنطقيَّة؛ لأنَّه مبنيٌّ على العلمِ القطعي.

- **الثاني**: الجدل و هو:قياسٌ مؤلَّفٌ من القضايا المشهورةِ أو المسلَّمة .

و المشهورات هي القضايا التي اشتهرت بين الناس، إمَّا بسببِ الدين، أو العادة، أو المصلحة.

كقولهم:العدلُ حسن ,الظلمُ قبيح ,حفظُ الضعفاءِ أمرٌ محمود .

وقد تكونُ هذه القضايا يقينيَّة، وقد لا تكون يقينيَّة.

و المسلَّمات هي القضايا التي يُسلِّمُ بها بعضُ الناسِ أو الخصمين في المناظرة، وإن لم تكن مشهورةً عند الجميع.

وفائدةُ الجدلِ:

- إلزامُ الخصمِ بما سلَّمَ به .
- وإقناعُ من لا يفهمُ البراهينَ الدقيقة .

- **الثالث**: الخطابة و هي :قياسٌ مؤلَّفٌ من المقبولاتِ أو المظنونات .

و المقبولات هي القضايا التي تُقبلُ من شخصٍ يُعتقدُ صدقُه أو علمُه.كالأنبياءِ والعلماءِ والأطباءِ.

فإذا قال الطبيبُ :هذا الدواءُ نافع .قبِلَ الناسُ قولَه اعتمادًا على خبرتِه.

و المظنونات هي القضايا التي لا تفيدُ اليقين، بل يغلبُ على الظنِّ صدقُها.

كقولِ بعضِ الناس :هذا الرجلُ فقير؛ لأنَّ ثيابَه قديمة.فهذا ظنٌّ لا يقين.

والخطابةُ تخاطبُ النفوسَ والعوامَّ أكثرَ من مخاطبةِ العقلِ الدقيق.

- **الرابع**: الشعر و هو:قياسٌ مؤلَّفٌ من القضايا المتخيَّلة .

والمقصودُ به ما يُحدِثُ في النفسِ رغبةً أو نفرةً، أو انبساطًا أو انقباضًا.فهو يعتمدُ على التأثيرِ في الخيالِ والعاطفة.

كقولِ من يريدُ تنفيرَ الناسِ من شيءٍ :هذا الشيءُ كذا وكذا بصورةٍ تُحدِثُ الكراهةَ في النفس .

- **الخامس**: المغالطة و هي :قياسٌ مؤلَّفٌ من قضايا كاذبةٍ تشبهُ الحقَّ أو من قضايا وهميَّةٍ فاسدة.

والمقصودُ منها خداعُ السامعِ وإيهامُه صحَّةَ الكلام.وهي أضعفُ الصناعات.

ترتيبُ الصناعاتِ الخمس وأقوى الصناعاتِ وأشرفُها:

1. البرهان .
2. ثم الخطابة .
3. ثم الجدل .
4. ثم الشعر .
5. ثم المغالطة .

لأنَّ البرهانَ مبنيٌّ على اليقين، والمغالطةَ مبنيَّةٌ على الكذبِ والوهم.

في مقاصد التصديق

القياس باعتبار المادة

اعلم أنَّ القياس لا يكونُ صحيحًا إلا إذا اجتمعَ فيه أمران:

1. صدقُ المادة.
2. صحَّةُ الصورة.

معنى صورة القياس

صورةُ القياس هي ترتيب المقدِّمات على الوجه الصحيح، الذي وضعه أهلُ المنطق، بحيث تكون النتيجة لازمةً عنها.

فإذا كانت المقدمات مرتبة ترتيبًا صحيحاً، قيل: صورةُ القياسِ صحيحة.

معنى مادةِ القياس

وأمّا مادةُ القياس، فهي نفس القضايا المذكورة في المقدّمات، هل هي صادقةٌ أو كاذبة.

فقد تكونُ صورةُ القياس صحيحة، لكن تكون المادة كاذبة، فتخرج النتيجة كاذبة.

مثال ذلك:

أنْ يشير إنسانٌ إلى صورةِ فرسٍ مرسومةٍ على الجدار، ثم يقول:

- هذا فرس.
- وكلُّ فرسٍ صاهل.

فالنتيجة:

- هذا صاهل.

فهنا صورةُ القياس صحيحة؛ لأنَّ المقدمتين مرتبتان ترتيبًا صحيحاً، لكن النتيجة كاذبة؛ لأنَّ المادة كاذبة، إذ المشار إليه ليس فرساً حقيقيًا، بل صورةُ فرسٍ فقط.

ولهذا قالوا:

- فسادُ الصورة يمنعُ الإنتاج.
- وفسادُ المادةِ يوجب كذِبَ النتيجَة.

فلذلك لا يكفي في صحَّة القياس صحَّة صورتِه فقط، بل لا بدَّ أيضاً من صدَق موادِّه ومقدِّماته.

القضايا اليقينية

القضايا اليقينية هي القضايا التي يجزم العقلُ بها جزمًا لا شكَّ فيه، منَ غير حاجة إلى نظرٍ طويل أو استدلال كثير، وهي أصل البرهان، لأنَّ البرهان لا يتركّب إلّا من قضايا يقينية.

والقضايا اليقينية سبعة أنواع:

1 الأول: الأوليات

هي القضايا التي يكفي فها الحكم بها مجردُ تصورُ الطرفين، من غير احتياج إلي تجربة أو دليل خارجي.

مثال: الكلُ أعظمُ من الجزء.
الواحدُ نصف الاثنين.

2 الثاني: المحسوسات

هي القضايا التي تُدركُ بالحواس الظاهرة، كالبصر والسمع والشم والذوقِ واللمس.

مثالْ: النارُ محرقة، العسلُ حلو الحريرُ ناعم.

3 الثالث: الوجدانيات

هي ما يُدرك بالحسِّ الباطن، أي بالأمور الموجودة داخل النفس.

مثال: نحنُ نجوع، ونحنُ نعطش، ونحنُ نفرحُ ونحزن.

4 الرابع: المجرَّبات

هي القضايا التي تثبت بالتجربة المتكررة.

مثال: البندولُ مسكِّن للصداع.

فاليقينُ هنا حصل بسبب كثرةِ التجربة.

5 الخامس: الحدسيَّات

هي القضايا التي ينتقل الذهن إليها بسرعة بسبب كثرة الملاحظة والتكرار، من غير مباشرة الفعل والتجربة.

مثال: نورُ القمر مستفادٌ من الشمس، ماءُ الأبآر متصلُ بالأنهار.

6 السادس: المتواترات

هي القضايا التي ثبتت بخبر جماعة كثيرة يستحيل عادةً اتفاقهم على الكذب، ويشترط اعتمادهم على الحس والمشاهدة.

مثال: وجود البلدان البعيدة التي لم نرها.

7 السابع: الفطريات

وتُسمي أيضًا: القضايا التي قياساتها معها.

هي القضايا التي يكون دليلها حاضرًا في الذهن، فلا يحتاج العقل إلى استحضاره والتفكير فيه.

مثال: الأربعة زوج.

فالدليل موجوذ في الذهنَ دائمًا، ولذلك سُمِّيت فطرية.

فضلٌ في أنواع الأقيسةِ والصناعاتِ الخمس

القياس يختلفُ باختلاف نوع المقدّمات التي يتركَّبُ منها.

البرهانُ

وهو: قياسٌ مؤلَّف من مقدِّمات يقينية.

والغرضُ منه إفادة اليقين.

وهو أقوى أنواع القياس، وأشرف الصناعات المنطقية؛ لأنه مبنيٌّ على العلم القطعي.

الجدل

وهو: قياس مؤلَّف من القضايا المشهورة أو المسلَّمة.

- المشهورات: هي القضايا التي اشتهرت بين الناس، إمّا بسبب الدين، أو العادة أو المصلحة.
  مثال: العدلُ حسن: الظلم. قبيح.
  حفظ الضعفاء أمرٌ محمود.
  قد تكون هذة القضايا ، وقد لا تكون يقينية.
- المسلَّمات: هي القضايا التي يَسلِّم بها بعض الناس أو الخصمين في المنظرة وإن لم تكن مشهورةٌ عند الجميع.

وفائدةُ الجدل:

- إلزامُ الخصم بما سلَّمَ به.
- وإقناعُ من يفهم البراهين الدقيقة.

الخطابة

وهي: قياسٌ مؤلَّف من المقبولات أو المظنونات.

- المقبولات: هي القضايا التي تُقبل من شخص يعتقدُ صدقَه أو علمه. كالأنبياء والعلماء والأطباء.
  فإذا قال الطبيب: هذا الدواء نافع. قُبلَ الناس قوله اعتماداً على خبرته.
- المظنونات: هي القضايا التي لا تفيد اليقين، بل يغلبُ على الظنُ صدقها.
  مثال: هذا الرجلُ فقير؛ لأن ثيابه قديمة. فهذا ظنٌ لا يقين.

والخطابة تخاطبُ النفوس والعوام أكثر من مخاطبَة العقلَ الدقيق.

الشعر

وهو: قياسٌ مؤلَّف من القضايا المتخَيَّلة.

والمقصوذ به ما يُحدثُ في النفس رغبةً أو نفرةً، أو انبساطاً أو انقباضاً.

فهو يعتمد على التأثير في الخيال والعاطفة.

مثالُ: قولُ من يريد تنفير الناس من شيء هذا الشيء كذا وكذا بصورة تُحدثُ الكراهة في النفس.

المغالطة

وهي: قياسٌ مؤلَّف من قضايا كاذبة تشبهُ الحقَّ أو من قضايا وهمية فاسدة.

والمقصودُ منها خداعُ السامع وإيهامه صحَّةَ الكلام.

وهي أضعف الصناعات.

البرهان 1 ← ثم الخطابة 2 ← ثم الجدل 3 ← ثم الشعر 4 ← ثم المغالطة 5

لأنَّ البرهان مبنيٌّ على اليقين، والمغالطة مبنيَّةً على الكذب والوهم.

خاتمة

وفي ختامِ هذا المختصرِ، نحمدُ اللهَ تعالى الذي وفّقَ إلى إتمامِه، ونسألُه سبحانه أن يجعلَه نافعًا مباركًا، وأن يرزقَ من قرأه أو درسه حسنَ الفهمِ وصوابَ النظرِ.

وقد اشتملَ هذا الكتابُ على جملةٍ من مباحثِ علمِ المنطقِ، ابتدأنا فيها بالكلامِ على حقيقةِ العلمِ والتصوّرِ والتصديقِ، ثمَّ تدرَّجنا إلى مبادئِ التصوّرِ من الدلالةِ والألفاظِ والكلياتِ الخمسِ، ثم إلى القولِ الشارحِ، ثم مبادئِ التصديقِ من القضايا والتناقضِ والعكسِ، ثم ختمنا ذلك بالكلامِ على القياسِ وأشكالِه وضروبِه، ليكونَ الطالبُ قد أخذَ صورةً إجماليَّةً عن هذا الفنِّ وأصولِه الكبرى.

وليعلمِ الطالبُ أنَّ هذا العلمَ لا يُنالُ بكثرةِ القراءةِ وحدها، بل لا بدَّ فيه من كثرةِ التمرينِ والممارسةِ، فإنَّ المنطقَ يشبهُ صناعةَ الميزانِ؛ فكما أنَّ الإنسانَ لا يُحسنُ الوزنَ إلا بعدَ استعمالِ الميزانِ مرارًا، فكذلك لا تستقيمُ قوَّةُ الفكرِ إلا بالتدرُّبِ على القضايا والقياساتِ والاستدلالاتِ. فمن أكثرَ النظرَ والتطبيقَ، قَوِيَ عقلُه، وحَسُنَ ترتيبُ فكرِه، وسَلِمَ من كثيرٍ من الخطإِ والاضطرابِ.

ثمَّ إنَّ المقصودَ الأعظمَ من العلومِ كلِّها ليس التفاخرَ ولا الجدلَ العقيمَ، وإنَّما المقصودُ الوصولُ إلى الحقِّ والعملُ به. فكم من إنسانٍ حفظَ القواعدَ وضبطَ الاصطلاحاتِ، لكنَّه لم ينتفعْ بعلمِه؛ لأنَّه لم يُخلِصِ النيَّةَ للهِ تعالى، ولم يجعلِ العلمَ وسيلةً للإصلاحِ والهدايةِ. ولهذا كان العلمُ النافعُ ما أورثَ صاحبَه خشيةً للهِ، وتواضعًا للحقِّ، وحسنَ أدبٍ مع الناسِ.

فاحرصْ ـ أيُّها الطالبُ ـ على أن تجعلَ هذا العلمَ آلةً لخدمةِ الحقِّ، لا وسيلةً للتكبُّرِ والمراءِ، فإنَّ الغايةَ من تقويمِ الفكرِ أن يصلَ الإنسانُ إلى صوابِ القولِ والعملِ، لا إلى مجرَّدِ الغلبةِ في الجدلِ.

وإن يكنْ في هذا الكتابِ صوابٌ فمن فضلِ اللهِ تعالى وحدَه، وإن يكنْ فيه خطأٌ أو تقصيرٌ فمن نفسي ومن الشيطانِ، واللهُ ورسولُه بريئانِ منه. والكمالُ للهِ وحدَه، والعصمةُ لأنبيائِه، وما نحنُ إلا طلَّابُ علمٍ نسعى إلى الإفادةِ والاستفادةِ.

وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، وصلّى اللهُ على سيّدِنا محمّدٍ وعلى آلِهِ وصحبِهِ أجمعين.